

الحقوق والنفقات

بين الزوجين في الشريعة الإسلامية

د. عبد الله محمد سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة﴾

قرآن كريم

٢٢٨ البقرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد
إمام الأنبياء وسيد المرسلين ، وعلى آله وأصحابه الذين آمنوا به
وابتغوا النور الذي أنزل معه فكانوا بحق مشاعل للهدى ومنارات
للعلم والمعرفة ، ومن تبعهم بإحسان وسار على هداهم إلى يوم
الدين .

أما بعد : فإن الله سبحانه أرسل رسوله محمداً بالهدى
ودين الحق ليظهره على الدين فجمع الله به الناس وألف بين
قلوبهم فصاروا إخواناً بعد أن كانوا متفرقين ، وصاروا أمة بعد
أن كانوا متباعدين ومتباغضين ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ
ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ
اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (١) .

﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ
عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ
إِخْوَانًا﴾ (٢) .

ولقد جمع الله الناس بالإسلام ، وربط بينهم بأخوة العقيدة
والمحبة الخالصة في الله سبحانه وبما يوجد بين الناس من منافع
ومصالح في طاعة الله سبحانه .

(١) سورة الحجرات : آية ١٣ .

(٢) سورة آل عمران : آية ١٠٣ .

[illegible]

في الشريعة الإسلامية لأرجو أن أساهم به في تدعيم بناء الأسرة المسلمة وتثبيت أركانها بما يعود بالنفع على أبنائها وبالتالي يعود ذلك على المجتمع بأكمله .

وأستلهم الرشد والتوفيق من الله تعالى وأسأله جلت قدرته أن يكون معي بعونه وتوجيهه سبحانه حيث لا نفع إلا بعون الله وتوفيقه .

وصدق القائل :

إذا لم يكن عون من الله للفتى فأول ما يجني عليه اجتاده
فالله وحده هو المعين وهو الميسر سبحانه .

وإنني إذ أكتب في الحقوق المتقابلة بين الزوجين لأرجو أن أوفق في قصدي وسعبي لتقديم شيء جيد ينتفع به الناس في نطاق ما يسمح به الجهد ويوفق إليه ربنا تبارك وتعالى .

وقد دفعني إلى الكتابة في هذا الموضوع عدة أسباب :

١ — أن الأسرة وحياتها وما تمثله من أهمية في تكوين المجتمع وما أصاب الأسرة الآن من التفكك وعدم الترابط الذي أثر بدوره على أبناء المجتمع الذين ينشأون في ظل تلك الأسرة .

٢ — أنه بالبحث فيما أصاب تلك الأسر من التفكك وعدم الالتزام بالقيم الإسلامية وجد أن أهم أسباب هذا التفكك هو البعد عن نظم الإسلام وقيمه وشريعته في ذلك .

تلك النظم التي أرست قواعد الحياة الزوجية على أساس من الترابط وحفظ الحقوق والاعتراف بالواجب لكل طرف في الأسرة .

وقد جعلت عنوان هذا البحث : «الحقوق المتقابلة بين الزوجين» . ولتوضيح المراد بهذا العنوان وما قصده منه نقول : إن المراد بالحقوق المتقابلة : ما وجب للزوجة على زوجها من حقوق أوجبها الله سبحانه لها . وما وجب للزوج على زوجته من واجبات هي حقوق له قد أوجبها الله سبحانه عليها في مقابلة ما وجب لها على زوجها .

والحقوق جمع حق ، والحق في اللغة : مصدر حق الشيء يحق إذا ثبت ووجب . قال الفيروز ابادي في القاموس المحيط : إن الحق يطلق في اللغة على المال والملك والموجود الثابت ، ومعنى حق الأمر ، وجب ووقع^(١) . وقد ورد في أساس البلاغة ، حق الله الأمر حقاً : أثبتته وأوجبه^(٢) .

وأما عن تعريف الحق في اصطلاح الفقهاء ، فقد تعددت استعمالات الحق عندهم ؛ وأكثر ما استعمل الفقهاء الحق فيه ، هو ما ثبت للشخص من مصلحة أو ميزات ، سواء كان الثابت مالياً أو غير مالي .

ثم أطلق الحق عند الباحثين من الفقهاء المعاصرين بأنه : مصلحة ثابتة للفرد أو المجتمع أو لهما من قبل الشارع ، أو هو المصلحة المستحقة شرعاً .
أو : هو ما ثبت للإنسان بمقتضى الشرع من أجل

(١) القاموس المحيط : ج ١ ، ص ٣٢١ .

(٢) أساس البلاغة : ج ١ ، ص ١٨٧ .

[illegible]

أبين أنه لا يجوز لأحد الزوجين أن يتصل أو يتهرب مما وجب عليه تجاه الآخر .

وأنه بقدر ما له من حق فقد وجب عليه أيضاً أن يقدم ما عليه من واجب هو حق في مقابلة الذي وجب له ؛ والتقابل بذلك يعد بمثابة فهم جديد ومفهوم يوضح ما يجب للزوجين وما يجب عليهما ؛ وهو تعبير لم أسبق إليه فيما أعتقد ؛ وهو لا يعد من الأمور التي تغير في معاني الحقوق بين الزوجين أو تضيف إليهما ما يغير من مفهومها .

وإنما التقابل إضافة مفيدة وموضحة إن شاء الله تعالى قصدت من عرضها أن أضيف فهماً جديداً وعميقاً لأهمية الحقوق الزوجية التي يغفل عنها كثير من الناس .

وإن عرف بعض الأزواج أو بعض الزوجات ماله فقد لا يعرف ما عليه ؛ فالتقابل هنا وإبرازه في الحقوق الزوجية إنما يعني عموم المعرفة بما يجب للزوج والزوجة وما يجب عليهما أيضاً .

والتقابل يعني أيضاً أنه لا تكفي المعرفة من قبيل الزوجين لما يجب لهما وما يجب عليهما ؛ بل التقابل يعني المعرفة والالتزام والعمل .

إذ إن المعرفة تعني علم الإنسان بما وجب له وما وجب عليه ؛ وإحساس الزوجين بأن الواجب عليهما لم يجب من فراغ وإنما وجب عليهما مقابل ما وجب لهما يجعل كل طرف يحس بالمسئولية ويشعر بها ويؤدي ما وجب عليه ؛ فالتقابل إذا

٨٠٤١٥ خروء

مكة المكرمة

عند الله محمد سعيد

دكتور

.
 العمل على جعله ، وأن يقع به أنه نعم الأول نعم
 وأرجو أن أوفق في قصدي وسعي ؛ كما أرجو سبحانه أن
 بين الأرواحين) .
 اتفاقاً ، عندما أعرض موضوع بحثي هذا (الحقوق)
 في الحقوق الأرواحية ، لأن الأرواح في أوضاع جديدة
 والتي وإن كنت قد سئلت كثير من الشائعين الذين كانوا
 دافعاً للمعرفة والأفكار والعمل في وجه الأرواحين وما تحب
 عليها .

التمهيد وخطة البحث

التقابل وأثره في الحقوق الزوجية

المراد بالتقابل في حقوق الزوجين ، هو أن الله سبحانه قد فرض للزوجة حقوقاً على زوجها تصان بها في بيت الزوجية من أى هضم أو أى اعتداء ، فتكون بذلك في أمان مادي ومعنوي .

وفي مقابل ذلك قد أوجب الله سبحانه وتعالى واجبات لزوجها ؛ هي حقوق له أيضاً .

وكما فرض الله للزوجة حقوقاً فقد فرض سبحانه للزوج حقوقاً أيضاً في عنق زوجته يستقيم بها حقه وتسير بها الحياة الزوجية .
وكما سبق وأوضحنا فإن على الزوج في مقابل ذلك واجبات هي حقوق في عنقه لزوجته .

هكذا نرى أن على كل فرد في الأسرة أن يعطي بقدر ما يأخذ .

ولقد رسخ الإسلام التقابل في حقوق الزوجين وبينه القرآن الكريم بيانا واضحا في قوله سبحانه : ﴿ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة﴾^(١) .

فلقد جمعت هذه الآية ما يجب للزوجة من حقوق تجاه زوجها وما يجب على الزوجة من حقوق وواجبات لزوجها

(١) سورة سقرة : آية ٢٢٨

مثل ما لهن عليهم إلا ما ميزهم به من الرياسة ، فالواجب على الرجال بمقتضى كفالة الرياسة أن يعلموهن ما يمكنهن من القيام بما يجب عليهن ويجعل لهن في النفوس احتراماً يعين على القيام بحقوقهن ويسهل طريقه ، فإن الإنسان بحكم الطبع يحترم من يراه مؤدباً عالماً .

ومن الأدلة على أن الحقوق بين الزوجين متقابلة وأنهما يشتركان في بناء الأسرة التي هي إحدى لبنات المجتمع ، أنه سبحانه قد خاطب النساء بالإيمان والمعرفة والأعمال الصالحة في العبادات والمعاملات كما خاطب الرجال ، وجعل لهن عليهن مثل ما جعله لهم عليهن ، وقرن أسماءهن بأسمائهم في آيات كثيرة من آيات القرآن الكريم وبايع النبي ﷺ المؤمنين كما بايع المؤمنين وأمرهن بتعلم الكتاب والحكمة كما أمرهم .

وقد أجمعت على ما مضى به الكتاب والسنة من أن النساء مجزيات على أعمالهن في الدنيا والآخرة كما يجزي الرجال أفيجوز بعد هذا كله أن تحرم المرأة بما عليها من الواجبات والحقوق لربها ولزوجها ولأولادها ولذي القربى وللناس جميعاً ؟ .

وفي قوله سبحانه : ﴿ وللرجال عليهن درجة ﴾ فهو يوجب على المرأة أشياء وعلى الرجل أشياء ، ذلك أن هذه الدرجة ، هي درجة الرياسة التي فصلها الله سبحانه في قوله : ﴿ الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ﴾^(١) .

(١) سورة النساء : آية ٣٤ .

الله عليهن لأزواجهن» .

وقيل : إن لهن على أزواجهن ترك مضارتهن كما كان ذلك عليهن لأزواجهن^(١) .

وهكذا نرى أن على كل فرد في الأسرة أن يعطي بقدر ما يأخذ هذا هو الأصل في تلك المسألة .

ولقد تسبب ضعف الإيمان عند كثير من الناس في نسيانهم ما لهم وما عليهم وإهمالهم لذلك ، فهم يريدون أن يأخذوا دون أن يعطوا ، وليس هذا هو مفهوم الإسلام ومنهجه .

إن الإسلام قد أرسى قواعد الحقوق والواجبات بين الزوجين في إطار من العدل الذي يصون حياة الأسرة ويحميها من الانهيار والضياع .

وعندما يلتزم كل من الزوجين بما له وما عليه ويحرص على أدائه فلسوف نجد الاستقامة والهدوء وقد عمت أفراد تلك الأسرة .

وليس صحيحاً أن التقابل في حقوق الزوجين هو تقابل في حقوق مادية فقط ؛ إنما التقابل في الأساس تقابل في جميع الحقوق بين الزوجين المعنوي منها والمادي ؛ فمن المعنوي : حسن المعاشرة بين الزوجين ، وكذلك حسن المعاملة بينهما ، وتبادل المودة التي تنمي العلاقة الزوجية وتصونها عندما تعصف بها رياح الفرقة ؛ وغير ذلك الكثير من الحقوق الأدبية والمعنوية بين الزوجين .

(١) تفسير الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، ج ٣ — ص ١٢٤ .

(1) सं. प्र. सं. सं. 2, सं. १११

فقد أمرهم أن يوفوا بما عليهم من حقوق لزوجاتهم ، فأعطاء الرجل الدرجة في قوله سبحانه : ﴿وَاللرَّجَالُ عَلَيْهَا دَرَجَةٌ﴾ إنما يعني أنه بقدر ما جعل الله سبحانه للرجال على النساء من الاقتدار فقد حثهم أن يوفوا من حقوقهم أكثر ، فكان ذلك كالتهديد للرجال في الإقدام على مضايقة النساء ، وإيذاهن ، وذلك لأن كل من كانت نعم الله عليه أكثر كان صدور الذنب منه أقبح واستحقاقه للزجر أشد .

وكما أن الحقوق متقابلة بين الزوجين فإن الله سبحانه قد جعل المنافع بين الزوجين مشتركة أيضاً ويحرص كل منهما على تحصيلها .

وأول تلك المنافع إشباع الرغبة الجنسية واستمتاع كل من الزوجين بها ، إذ المقصود الأول من الزوجية إنما هو السكن والألفة والمودة .

ثانياً : الانتساب والتقارب بين الزوجين وزيادة التعاون بين أهل الزوجة وأهل زوجها .

ثالثاً : التوارث بين الزوجين ، فإنها ترث زوجها وزوجها يرثها .

رابعاً : ثبوت نسب الأبناء بينهما .

خامساً : تكوين الأسر والعائلات وغير ذلك .

كل ذلك وغيره من الحقوق مشترك بين الزوجين ، بل يمكن أن يقال : إن حظ المرأة في ذلك أوفر وأكثر .

ثم بينا جانباً من المنافع المشتركة بين الزوجين ، هناك الحقوق التي تخص كلا من الزوجة والزوج ، وهي متقابلة وكثيرة

၁။ နေပြည်တော် : ၁၉၈၈ ခုနှစ်
 ၂။ နေပြည်တော် : ၁၉၈၈ ခုနှစ်
 ၃။ နေပြည်တော် : ၁၉၈၈ ခုနှစ်

[illegible]

۱۰۲ : اَللّٰهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلٰى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَىٰ آلِهِ
وَعَلَىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ مِّنْهُمْ يَوْمَ لَا يُخَالَفُ وَلَا يَخْلَفُ وَلَا يَنْصَرِفُ

[illegible]

منه الذي قيل في قوله ﴿وَلَقَدْ أَكَلْنَا مِنْ رِزْقِكُمْ﴾ الآية الأولى جميعاً وقد ، وسبغ

العدل مع الزوجة وبين الزوجات ، وكذلك حسن المعاشرة ،
الحفاظ على المرأة وحمايتها من كل مكروه مع لين الكلام ولين
الخانبة .

ونجد أيضاً أن الله سبحانه قد فرض للزوج حقوقاً على
زوجه تقابل ما فرض للزوجة على زوجها ؛ ومن هذه الحقوق ،
احتباس الزوجة لحق الزوج وتمكين الزوجة لزوجها من نفسها ،
كذلك حق الطاعة للزوج فيما يرضى الله سبحانه وما هو طاعة
له عز وجل ؛ ومن حقوق الزوج عليها كذلك : القرار في البيت
ومُخدمة زوجها وأولادها وكذلك حسن معاشرة الزوج ومعاملته
بالمعروف .

وهناك الحقوق المشتركة بين الزوجين والتي أشرنا إليها فيما
سبق إجمالاً ونوردها الآن بشيء من التفصيل .
وهذه الحقوق رباط متين لا يملك أحد الزوجين حله لأى
سبب وتحت أية مبررات .

ومن هذه الحقوق المشتركة : حل العشرة الزوجية واستمتاع
كل منهما بالآخر ، وهذا الحق مشترك بين الزوجين يحل به
استمتاع كل منهما بالآخر فيحل للزوج من زوجته ما يحل لها
منه ، وهذا الاستمتاع حق للزوجين ولا يحصل إلا بمشاركتها
معاً لأنه لا يمكن أن ينفرد به أحدهما :

قال الله تعالى : ﴿وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى
بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً﴾^(١) .

(١) سورة النساء : آية ٢١ .

كثيراً^(١) .

هذه نظرة عامة إلى بعض الحقوق المشتركة بين الزوجين والتي إن حافظ كل طرف عليها فسوف تستمر الحياة الزوجية ويسودها الود والوئام .

والحقوق المتقابلة بين الزوجين وهي الحقوق التي تخص الزوجة أو تخص الزوج ، فنجد أن الله تعالى قد جعل هذه الحقوق متقابلة بين الزوجين ، فبقدر ما يعطي الزوج لزوجته بقدر ما تعطي الزوجة لزوجها حتى مع اختلاف نوع الحق الذي يقابل الحق الذي وجب للآخر .

فنجد المهر قد أوجبه الله تعالى على الزوج حقاً لزوجته ، وهو قدر من المال يدفعه الزوج لزوجته ليس ثمناً كالثمن في البيع ، وإنما هو دليل على أن الزوج يقدر الزوجة وهي في أعز مكان عنده ، حيث بذل لها أعز ما يملك بعد النفس وهو المال ، فالمهر بذلك دليل حب وتقدير .

والصداق — كما سماه القرآن — هو هدية ، وعطية ونحلة ، قال تعالى : ﴿وآتوا النساء صدقاتهن نحلة...﴾^(٢) الآية .

والهدية والعطية غالباً ما تكون دليلاً على تكريم باذنها وإعزازها لمن تقدم إليه ، هكذا نجد الصداق قدمه الزوج لزوجته

(١) سورة النساء : آية ١٩ .

(٢) سورة النساء : آية ٤ .

وتعددت صور النشوز الذي يسقط نفقة الزوجة .
ومن ذلك — كما قرر فقهاء الحنابلة — أن الزوجة لو
حبست ولو ظلماً أو صامت أو حجت تطوعاً بدون إذن زوجها
أو حتى نذرت صوماً أو حجاً ، أو صامت كفارة عليها ،
أو صامت قضاء رمضان مع سعة في الوقت بدون إذن زوجها
فإن ذلك يعد نشوزاً^(١) . أو سافرت لنزهة أو لزيارة .
فإنها في كل ذلك تسقط نفقتها لأنها منعت نفسها عنه
بسبب ليس من جهته فسقطت لذلك نفقتها ، لأن التمكين
والاحتباس في كل ذلك قد تخلف .
ولأن النفقة إنما تجب للزوجة في مقابل التمكين ، فإن وجد
وجدت النفقة وإن عدم بسبب ليس من جهة الزوج سقطت
النفقة بعده .

إن هذا يعني أن التمكين هو حق أساسي للزوج على زوجته
نظير محافظة الزوج على حق زوجته في الإنفاق عليها .
وإذا كانت الزوجة قد وجب عليها التمكين لحق زوجها
نظير حقها في النفقة ، فإن الفقهاء قد قرروا أن الزوجة إذا
مكنت زوجها منها وحبست نفسها لحقه ثم سافر أو غاب
عنها أو كان به مانع من معاشرته زوجته ، فإن النفقة تجب
للزوجة على زوجها حتى مع فقد التمكين لمعناه الأساسي بعدم
المعاشرة الزوجية لأن السبب في ذلك من جهة الزوج وليس من
جهة الزوجة ، فحقها ثابت مادامت قد أدت ما عليها لزوجها

(١) كشف القناع للبهوتي ج ٥ ص ٤٧٣ .

حاشية الروض المربع للشيخ الفيري ، ج ٧ ص ١١٥ ، ١١٦ .

فقد أوجب سبحانه للزوج على زوجته في مقابل ذلك حقوقاً
تعد بمثابة الضمان والأمان لبقاء الحياة الزوجية واستمرارها .
ومن ذلك : حق الزوج على زوجته في الطاعة له بالمعروف
وفيما يرضي الله سبحانه .

إذاً فإن الطاعة التي وجبت للزوج على زوجته ليست طاعة
عمياء أو ليس لها حدود .

إنها طاعة فيما هو طاعة الله سبحانه وفيما هو مستطاع
حسب ما حدده الشرع وفصله ، أما إذا كانت في غير ذلك ،
فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

وقد أوجب الله سبحانه للزوج على زوجته كذلك حق
القوامة ، والقوامة تعني رعاية الزوج لشؤون زوجته وبيته وقيامه
على مصالحهم حيث أهله الله سبحانه لذلك لما أودع فيه من
عقل يستطيع به تدبير أمور الحياة وقيادة بيته قيادة حكيمة
وسليمة .

وقد وجبت القوامة للزوج أيضاً لما آتاه الله سبحانه من القوة
التي يستطيع بها تحصيل الرزق والمعاش لبيته وأسرته ، فنستطيع
أن نقول إن حق القوامة كما أنه واجب للزوج فهو واجب عليه
أيضاً .

أما أنه واجب فهذا ما أمر الله سبحانه ، حيث قال :
﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض
وبما أنفقوا من أموالهم﴾^(١) .

(١) سورة النساء : آية ٣٤ .

فالقسم الأول : الصالحات القانتات الحافظات لحقوقهن
وحقوق أزواجهن وقبل ذلك حقوق الله سبحانه ، وهؤلاء يرضى
الله عنهم لأنهن صُنَّ حقوق الله سبحانه وحقوق أزواجهن في
طاعة الله سبحانه .

وأما القسم الثاني : فهن الناشرات الخارجات على طاعة الله
فيما أمرهن به من طاعة أزواجهن ، وصور نشوز المرأة كثيرة
ومتعددة .

فهؤلاء قد أعطى الله سبحانه للأزواج حق تأديبهن إذا صدر
منهن ما يسيء للعلاقة الزوجية أو يعطل الغرض من الزواج ،
وذلك لأن الزوج هو القيم على مصالح بيته وزوجته وأسرته .
وقد أعطى الله سبحانه الزوج حق تأديب الزوجة ، لأن كل
مجتمع لا يكون له مسئول عنه مهما كان حجم هذا المجتمع
ومهما كان نوعه فإن مصيره إلى الضياع والفشل .

ولعل الشاهد على ذلك أن الحياة لا تسير في أى تجمع
فيها إلا إذا كان هناك لهذا المجتمع راع مسئول عنه يثيب
المخلص ويعاقب المسيء والبيت بالتأكيد هو تجمع صغير
يحتاج إلى من يقوم على أموره من جميع ما يلزم لهذا البيت .
تلك هي حقوق الزوجية وهذا هو معنى التقابل فيها قد جعله
الله وسيلة لصيانة تلك الحقوق والحفاظ عليها من كل من
الزوج والزوجة .

بل نستطيع أن نقول إن صيانة حقوق الزوجة هو الهدف
الأساسي لذلك ، وإن صان الزوج حقوق زوجته فلسوف يدفعها
ذلك لصيانة حقوق زوجها وصيانة بيتها وأولادها .

التمسك بشرع الله تعالى ، حيث الالتزام بما للزوجة من حقوق وما عليها من واجبات ، والزوج كذلك .

إن التقابل في حقوق الزوجية إنما هو وسيلة لضمان تلك الحقوق وصيانتها من الضياع .

وللرد على من يقول إن قرار المرأة في بيتها هو وسيلة لهضم حقها ، نقول :

إن الله تعالى قد شرع من الأحكام والقواعد ما تصان به المرأة وما يدفع عنها كل سوء ، ونجد ذلك واضحاً في أمر الله تعالى الأزواج بحسن معاشره الزوجات بكل ما تدل عليه هذه العبارات من مودة وألفة ولين في الكلام وحسن معاملة في كل الأمور ، حيث يقول الله سبحانه : ﴿وعاشروهن بالمعروف..﴾ (١) الآية .

ويقول الرسول — ﷺ — : «خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي» .

وقد أمر الله تعالى أن تكون المرأة أمانة في عنق زوجها عليه أن يصونها وألا يقدم لها ما يضرها في نفسها أو دينها أو مالها ، فقال سبحانه ﴿ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن..﴾ (٢) الآية ، وقال سبحانه : ﴿ولا تمسكوهن ضراراً لتعتدوا...﴾ (٣) الآية .

(١) سورة النساء : من الآية ١٩ .

(٢) سورة الطلاق : آية ٦ .

(٣) سورة البقرة : آية ٢٣١ .

هذا وقد قصدت من عرض هذا البحث في الحقوق المتقابلة بين الزوجين أن أبين تلك الحقوق وأن أظهرها بأسلوب جديد إلى حد ما .

ألا وهو التقابل بين تلك الحقوق وإظهارها على أنها عطاء من الزوج لزوجته يقابله عطاء من الزوجة لزوجها ورعاية وإصلاح تستقيم من خلاله الحياة الزوجية وينمو عودها .. وقد كان أمامي لتوضيح ذلك وإظهاره عدة سبل .

منها عرض حقوق الزوجة وكذلك عرض حقوق الزوج ووضع كل حق أمام الواجب الذي يقابله ، بمعنى أن نضع حق الزوجة في الصداق مثلاً ويقابله حق الزوج في الاحتباس الذي هو احتباس الزوجة لحق لزوجها .

وأما المسلك الثاني : فهو عرض حقوق الزوجة على حدة على أنها قسم مستقل تماماً ، ثم عرض حقوق الزوج كذلك ، ثم بيان فلسفة التقابل ومعناه ، والغرض الذي أقصده من ذلك في فصل تمهيدي يسبق عرض الحقوق وبيانها .

وقد آثرت أن أتبع المسلك الثاني الذي يتضمن عرض فصل تمهيدي عن معنى التقابل وفلسفته في الحقوق الزوجية لأبين من خلاله ما قصدته وما أريد أن أظهره للقارئ من خلال هذا البحث .

ثم عرضت حقوق الزوجية كلا على حدة .

الباب الأول : حقوق الزوجة على زوجها .

الباب الثاني : حقوق الزوج على زوجته .

ولعل الذي دفعني لأن أسلك هذا الطريق عند عرض الحقوق

[illegible]

۱-۲-۳ : ۴-۵-۶

: ۱۰۰ : ۱۰۰

.. مشقہ نمبر ۱۰ از بخور الہی من کی لکھیں اور جمعہ

والمسألة الثانية في حقيقة الحق وكيف يؤثر في فلسفته وآثاره

[illegible]

هذا وقد قسمت هذا البحث بعون الله وتوفيقه إلى فصل

۱- اصل و نسب

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين

سبق بناها تفصيلا في هذا المقام ، هذا ما عرضه في هذا

وقد ذاك وخير الزوجين بين المعروف بالمروءة الماشية حسن ومنها

العشيرة : الحقوق والحقوق الحقيقية من حقوق معتبر حقوق هناك وهناك

• طيبة بن ابراهيم بن خويلد بن حقيق بن حقيق بن حقيق

མ་གྲོ་བུ་སྐྱེད་པའི་རྒྱལ་ཁབ་ནང་། རྩིས་ཀྱི་ཆུ་ཕོ་ཡོད་པའི་སྤྱི་ཚུལ་གྱི་

[illegible]

2. በግልጽ ለማሳወቅ ማስታወሻ፡

أن يكون هناك مقابلة بين بعضها وبين حقوق الرجوع مثلاً ، مثلاً

مكة المكرمة في يوم الاثنين ١٠ من شهر ربيع الأول ١٣٢٠ هـ

جانب کی ایک یونین کی طرف سے ، جو ایک

[illegible]

۱۶۶۳.

عوضه واستعمل أسهل وأسرع في الطريقة
أولاً : أن هذه الطريقة

: کہ بتجربہ جیت جیتا

الفصل الأول : في حق الزوجة في المهر .
الفصل الثاني : حق الزوجة في النفقة .
الفصل الثالث : حق الزوجة في العدل .
وأما الباب الثاني : فهو يتضمن حقوق الزوج على زوجته ،
وقد قسمت هذا الباب إلى ثلاثة فصول :
الفصل الأول : حق الزوج في الاحتباس والطاعة .
الفصل الثاني : حق الزوج في التمكين والقرار في البيت .
الفصل الثالث : حق الزوج في ولاية التأديب .
ونلقي بعض الضوء على أبواب البحث وفصوله ومباحثه .
أما الباب الأول : فقد تضمن ثلاثة فصول :
الفصل الأول : في حق الزوجة في المهر .
وقد تضمن هذا الفصل أربعة مباحث :
المبحث الأول : في تعريف المهر ومذاهب الفقهاء في ذلك
والدليل على وجوب المهر ثم حكمه ، ولماذا شرعه الله سبحانه
وتعالى .
وأما المبحث الثاني : فقد تضمن ما يجوز أن يكون مهراً
وما لا يجوز ومقدار المهر ، وقد بينت خلاف الفقهاء في
ذلك .
ثم بينت مسألة هامة في هذا المقام وهي :
هل يجوز أن تكون المنافع والمصالح مهراً أم لا ؟ وبينت
خلاف الفقهاء في ذلك مع الدليل والمقارنة .
وأما عن مقدار المهر فقد بينت موقف الفقهاء ومذاهبهم في
هذه المسألة مع الدليل والمقارنة .

مع العلم بأن الأساقفة في الحقيقة انقسموا بين من يثبت وقد
والذين لا يثبتون.

الأساقفة الذين يثبتون ، لا يستطيعون أن يثبتوا من الأساقفة الذين لا يثبتون .

الأساقفة الذين لا يثبتون ، لا يستطيعون أن يثبتوا من الأساقفة الذين لا يثبتون .

الأساقفة الذين لا يثبتون ، لا يستطيعون أن يثبتوا من الأساقفة الذين لا يثبتون .

الأساقفة الذين لا يثبتون ، لا يستطيعون أن يثبتوا من الأساقفة الذين لا يثبتون .

الأساقفة الذين لا يثبتون ، لا يستطيعون أن يثبتوا من الأساقفة الذين لا يثبتون .

الأساقفة الذين لا يثبتون ، لا يستطيعون أن يثبتوا من الأساقفة الذين لا يثبتون .

الأساقفة الذين لا يثبتون ، لا يستطيعون أن يثبتوا من الأساقفة الذين لا يثبتون .

الأساقفة الذين لا يثبتون ، لا يستطيعون أن يثبتوا من الأساقفة الذين لا يثبتون .

الأساقفة الذين لا يثبتون ، لا يستطيعون أن يثبتوا من الأساقفة الذين لا يثبتون .

الأساقفة الذين لا يثبتون ، لا يستطيعون أن يثبتوا من الأساقفة الذين لا يثبتون .

الأساقفة الذين لا يثبتون ، لا يستطيعون أن يثبتوا من الأساقفة الذين لا يثبتون .

المقارنة والترجيح .

وأما المبحث الثالث : فقد بينت فيه كيفية تقدير النفقة للزوجة وخلاف الفقهاء في ذلك .

وهل يجب أن يراعى في ذلك حال الزوج أو حال الزوجة أو حالهما معاً ، مع الدليل والمقارنة والترجيح .

وأما المبحث الرابع والأخير في هذا الفصل ، فقد بينت فيه ما تشتمل عليه النفقة الواجبة للزوجة من طعام وكسوة وسكني ، ومذاهب الفقهاء في ذلك مع الأدلة والترجيح .

ثم عالجت في نهاية هذا المبحث مسألة هامة ، ألا وهي أجره الطبيب وثن الأدوية ، هل تدخل في النفقة الواجبة للزوجة أم لا ، ناقشت هذه المسألة وبينت كيف أن جميع الفقهاء قد قرروا أن أجره الطبيب وثن الأدوية لا تدخل في النفقة الواجبة للزوجة على زوجها .

ثم تساءلت كيف يقرر الفقهاء أن الخادم من مستلزمات النفقة إن كانت الزوجة ممن يخدم مثلها ، ثم تكون أجره الطبيب وثن الأدوية ليسا من مستلزماتها ، وأيهما أهم للزوجة ؟ .

ثم إن النفقة تجب على قدر الكفاية ، ومن الكفاية قطعاً العلاج إذ كيف تعيش الزوجة مع زوجها وهي مريضة ، وهو مسئول عنها ، ونقول : إن العلاج ليس من مستلزمات النفقة ؟ !! .

وأما الفصل الثالث والأخير في حقوق الزوجة ، فهو حق الزوجة في العدل .

(A) MgO 1164 : 122 1 A.

(၁) မြေပုံ : ၁၃၃၃

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾

خداوند را بفرستاد که از ایشان بپرسد که چه میگویند؟

٢٠. ابراهيم بن محمد بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين

المعتمد بالله العلي بن ابي طالب

على خسته ، المسافر والمؤلف في مدينة يافا في سنة ١٢٨٠

لَمَّا خَلَّصُوا مِنْكُمْ وَأَمَّا الَّذِينَ أُتُوا بِالْبَيِّنَاتِ فَأَوَّلُ الَّذِينَ تَبَدَّلُوا الْأَافَاقَ مِنَ الْيَهُودِ إِلَى السُّعُودِ أَوْ سَمِيحُ بْنُ قَيْسٍ الْيَهُودِيُّ حَتَّى جَاءَهُ الْيَهُودِيُّونَ بِالسُّعُودِ

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

حددت حدته ، وأبوعه ، العلل العرفية : في الأولى : البحث

وَقَدْ قَسَمْتُ بِكَ

والمختار من

[illegible]

१७७७

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840.

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

$\frac{1}{3} \frac{1}{3} \frac{1}{3} = \frac{1}{3} \frac{1}{3} \frac{1}{3}$

“*သန့်သန့်*”

مِنْهُ وَكَرَّمُوا لَكُمْ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُمْ أَوْفَرَ لَكُمْ لِقَاءَ رَبِّكُمْ فَاسْمِعُوا لِقَاءَ رَبِّكُمْ إِنَّكُمْ كَذِبُونَ

مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

ثم بينت مذاهب الفقهاء في ذلك مع الدليل وال ترجيح .
ثم بينت حكم القسم بين الزوجات في السفر مع الدليل
والترجيح .

وأما المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل : فقد تناولت
فيه حق الزوجة في طلب التفريق عند عدم العدل مع بيان
مذاهب الفقهاء في ذلك ودليل كل مذهب وال ترجيح .
وأما الباب الثاني : فهو في حقوق الزوج على زوجته ، وقد
عرضت في هذا الباب الحقوق التي أوجبها الله سبحانه للزوج
على زوجته .

وفي التقديم لهذا الباب بينت سبب تقديم حقوق الزوجة
على حقوق الزوج ، وذكرت من أسباب ذلك أن الزوج هو
المطالب دائماً بالبذل والعطاء والإيثار ، وكذلك فإن الرجل يبني
بيته أولاً ، فيختار الزوجة ثم يقدم لها المهر ويعقد عليها ثم
يحضر الزوجة إلى بيته ثم يرعى بيته بالقوامة والنفقة ، فبعد بناء
البيت وتكوينه تثبت الحقوق لكلا الزوجين .

وقد قسمت هذا الباب في حقوق الزوج إلى ثلاثة فصول :
الفصل الأول : حق الزوج في الاحتباس والطاعة .
الفصل الثاني : حق الزوج في التمكين وقرار الزوجة في
البيت .

الفصل الثالث : حق الزوج في القوامة ولاية التأديب .
أما الفصل الأول : وهو حق الزوج في الاحتباس والطاعة .
فقد بينت فيه معنى الاحتباس وهو انتقال الزوجة إلى بيت
زوجها واحتباسها لحقه دون سواه ، والطاعة كذلك لزوجها التي

۱۳۰۰ هجری قمری ۲۴ فروردین ۱۳۰۰ هجری قمری
۱۳۰۰ هجری قمری ۲۴ فروردین ۱۳۰۰ هجری قمری

الزوجة إذا لم تمكن زوجها منها التمكين الشرعي الذي يمكن معه المعاشرة الزوجية فإنها تعد ناشراً ولا تجب لها النفقة على زوجها .

وأما قرار الزوجة في البيت فهو أن تلزم الزوجة بيت زوجها وأن لا تخرج إلا بإذن الزوج .

والقرار في البيت هو من قوامة الزوج على زوجته وهو أيضاً من طاعة الزوجة لزوجها التي وجبت على الزوجة والتي تثاب عليها من الله سبحانه .

وقد بينت معنى القرار في البيت وأحكامه ، وكيف أن المرأة معدة بطبيعتها لذلك ، حيث رعاية بيتها والقيام على شؤون زوجها وأولادها .

والرجل كذلك معد بطبيعته لأن يقوم بالإنفاق على زوجته وبيته وأن يسعى على الرزق وأن يجد ويعمل خارج المنزل .

تلك هي الفطرة ، ومادام عقد الزواج اتفاقاً على قيام كل من الزوجين بمطالب الزواج ألزم أن يكون اتفاقاً أيضاً على قرار المرأة في بيت زوجها والقيام بشؤونه .

بينت أحكام ذلك بالتفصيل مع الدليل .

ثم بينت في هذا الفصل مسألة خدمة الزوجة لزوجها وأولادها في بيت الزوجية ، وهل ذلك واجب على الزوجة أو ليس واجبا ، وما علاقته بالقرار في البيت .

وقد بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلثهم مع الترجيح .

وأما الفصل الثالث في حقوق الزوج ، فهو حق الزوج في ولاية التأديب .

ثم عرضت لمسألة اشتهرت في الفقه باسم : «نشوز الرجل» هل يمكن أن يكون الرجل ناشراً ؟ وكيف يكون ذلك ؟ .

إن هذه المسألة أصلها أن الرجل قد يعرض عن زوجته بسبب كبر سنها أو زهدها في مطالب الرجل في الفراش ، وقد بينت أن أصل هذه المسألة هو قوله تعالى : ﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير﴾ (١) .

وقد بينت أصل هذه المسألة وأحكامها مع الدليل .
ثم بينت كذلك حكمة التشريع في تلك المسألة مع التوجيه والدليل .

هذا وقد اعتمدت في بحثي هذا على كتاب الله سبحانه فأخذت منه الدليل في كل مسألة بل في كل فرع أجد له فيه دليلاً وتوجيهاً ، ثم على سنة رسول الله ﷺ التي شرحت القرآن الكريم وبينت أحكامه وفصلت مجمله ، ثم على الإجماع والقياس وأقوال الفقهاء ومذاهبهم .
وقد حرصت على أن أعرض مذاهب الفقهاء من مصادرها الأصلية .

وقد تجنبيت التعصب لمذهب من المذاهب الفقهية بل عرضت المذاهب بأمانة وتجرد حتى تتضح الحقيقة العلمية ظاهرة جلية .

(١) سورة النساء : آية ١٢٨ .

هذه ، وقد قصدت من بحثي هذا أن أقدم قسماً من هدي
القرآن الكريم ومن سنة النبي ﷺ - التي ينبغي به الأسوة
السلامة فتعاطف على حقوقها وواجباتها .
نكماً ذكرت في مقدمة هذا البحث ، إذا عرف الروح
والروحة ما عليهما وما هما من حقوق الإنسان الإنسانية ،
فإن ذلك سوف يؤدي إلى استقرار الحياة الروحية وسعادة
جميع أفرادها .
فإن كنت قد وقعت في سعي وقصدي ، فهذا ما أرجوه
وأتمناه من الله سبحانه وتعالى .
وأستصح الكرم العزاً قد قد من قصور
أو هفوة مما من طبع البشر ، والكمال لله وحده .
وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يعمل عملاً لو جهه وأن
يبلغ به أنه نعم الخبير .
وأصحابه أجمعين .
وأخ دعواتنا أن الحمد لله رب العالمين .

مقدمة ثانية

من المحاسن التي أكرم الله سبحانه بها المرأة وأعزها بها تشريع المهر ، إذ كانت المرأة في الجاهلية مهضومة الحق ، ليس لها كلمة ، ولا وجود لها في أى شئ ، حتى إن وليها كان يتصرف في خالص مالها ، ولا يدع لها فرصة لأن تملك أو يكون لها حق التصرف في أى شئ ، فكانت مثل سقط المتاع .

فلما جاء الإسلام وعم نوره حرر البشرية مما هي فيه من صنوف العبودية وأشكال السيطرة والاستغلال ، ورفع الإسلام قدر المرأة وأزال عنها كل أشكال العبودية وأعطاهها حق التصرف في مالها وفرض لها المهر ، وجعله حقاً على الرجل خالصاً لها ، وليس لأبيها ولا لأقرب الناس إليها أن يأخذ شيئاً منها إلا برضاها واختيارها .

قال الله تعالى : ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نَحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾^(١) .

وأتوا النساء مهورهن عطاء مفروضاً لا يقابله عوض ، فإن أعطين شيئاً من المهر بدون إكراه أو خديعة وكان العطاء منهن بكل الرضا ، فخذوه هنيئاً مريئاً .

وأما إن أعطت الزوجة شيئاً من مالها بالخديعة أو الإكراه أو الحياء فهو مال حرام ولا يحل أخذه .

(١) سورة النساء : آية ٤ .

والشريعة الإسلامية مع ذلك تركت أمر دفع المهر لتراضي الزوج مع زوجته أو مع وليها ، ولم تجعل المهر شرط صحة لعقد الزواج ، وإنما جعلته حقاً وأثراً من آثار عقد الزواج ، وتركت توقيت دفعه للزوجين ومن مظاهر تكريم المرأة في تشريع المهر أن الله تعالى شرعه على أنه هدية وعطية مقررة وواجبة السداد ، ولم يشرعه على أنه عوض كما يحاول بعض الناس أن يفهم ذلك .

يقول الكمال بن الهمام عن المهر : «إنه شرع إبانة لشرف عقد الزواج ، إذ لم يشرع بدلاً كالثمن والأجرة ، وإلا وجبت تسميته ..» اهـ .

ولذلك نجد القرآن الكريم قد سمى المهر صدقة ، ونحلة ، فقال تعالى : ﴿وآتوا النساء صدقاتهن نحلة﴾ أى : عطاء ، وهذا يعني أن المهر قد شرع ليكون هدية من الزوج لزوجته ، ولكنها هدية لازمة لزوماً متراضياً من غير وكس ولا شطط ، ومن غير عنت ولا إجهاد .

وهنا يمكن أن نطرح سؤالاً ربما جال في خاطر كثير من الناس ، ألا وهو : لماذا كان المهر أو تلك الهدية واجبة على الزوج دون الزوجة ؟

الجواب : أن طبيعة الرجل جعلته مكلفاً بالعمل والكسب والسعي ، والقيام على مصالح بيته ورعايته وكسب المال ، والمرأة تقوم برعاية شؤون البيت فكانت التكاليف المالية كلها على الرجل ، وكان من المناسب أن تكون تكاليف الزواج المالية وهدايا الزواج المشروعة عليه أيضاً ، فهو يقدم هذا المال

الباب الأول

حقوق الزوجة على زوجها

وفيه فصول

الفصل الأول : المهر

الفصل الثاني : حق الزوجة في النفقة

الفصل الثالث : العدل

الفصل الأول

المبحث الأول

تعريف المهر والدليل عليه وحكمته

١ — تعريف المهر :

يسمى المهر صداقاً ، ونحلة ، وأجرأ .

وقيل : إن الصداق له تسعة أسماء :

صداق ، ومهر ، ونحلة ، وفريضة ، وحباء ، وأجر ، ثم عقر ، ثم علائق ، والتاسع الصدقة .

قال الله تعالى : ﴿وآتوا النساء صدقاتهن نحلة﴾^(١) .

فقد سمي الله تعالى المهر هنا : صداقاً ، ونحلة ، والنحلة هي العطية والهدية .

وقال تعالى : ﴿فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة﴾^(٢) .

فنجد أن الحق تبارك وتعالى قد سمي المهر هنا أجرأ وفريضة ، والصداق لغة — بفتح الصاد — وهو الأفصح ويجوز

(١) سورة النساء : آية ٤ .

(٢) سورة النساء : آية ٢٤ .

فالصداق بذلك حق للزوجة على زوجها في مقابلة استمتاع الزوج بها فهو بذلك كالثمن في مقابلة السلعة إثباتاً ونفيّاً ولذا يشترط في الصداق ما يشترط في الثمن من ناحية الإثبات والنفي إثباتاً وضمناً لحق الزوجة في ذلك .

٢ — مذهب الحنفية :

عرف الحنفية الصداق بأنه المال الذي يجب في عقد النكاح على الزوج في مقابلة منافع البضع ، إما بالتسمية أو بالعقد^(١) .

٣ — مذهب الشافعية :

وقد عرف الشافعية الصداق بأنه ما وجب بنكاح أو وطء أو تفويت بضع قهراً^(٢) .

فأما قوله : ما وجب ، فإن ذلك عام يدخل فيه المال والمنفعة وكل ما يصح أن يكون ثمناً ويقدم من الزوج لزوجته .
وأما قوله : بنكاح ، أى : بعقد وذلك في غير المفوضة .
وقوله : أو وطء ، يدخل فيه الوطء بشبهة أو في النكاح الفاسد .

وقوله : أو تفويت بضع قهراً ، مثال ذلك ، كأن تزوج رجل

(١) فتح القدير للكمال بن الهمام ج ٢ ص ٤٣٤ .

(٢) حاشية الشيخ الشروقواي على شرح تحرير لشيخ الإسلام الشيخ زكريا الأنصاري ج ٢ ص ٢٨٩ .

معنى الصداق الذي هو العوض الذي يقدم للزوجة في الصداق وقد نحتاج إليها ، مثل الوطاء بشبهة ونحو ذلك .

٢ — القسم الثاني : وهو تعريف الشافعية ، الذي انفرد بأن عرف الصداق بأنه ما وجب بنكاح أو وطاء أو تفويت بضع قهراً .

وبالمقارنة بين القسم الأول ، وهو مذهب كل من المالكية والحنفية والحنابلة ، والقسم الثاني وهو مذهب الشافعية نجد أن ما ذهب إليه الشافعية أكمل وأشمل لما يدخل في قوله : ما وجب ، وهو المال والمنفعة أو ما يصح أن يكون ثمناً في صحة جعله صداقاً ، وهو واجب سواء بنكاح ، أى : عقد ، أو وطاء ، ويدخل فيه كذلك الوطاء بشبهة النكاح الفاسد ، ويدخل فيه كذلك تفويت البضع قهراً .

وتلك معان ولحاحات في تعريف الشافعية لم توجد في التعريفات الأخرى .

وأما القول في غير مذهب الشافعية بأن الصداق هو ما وجب على الزوج في مقابلة منافع البضع ، فإن الشارع الحكيم لم يوجب الصداق في مقابلة منافع البضع فقط ، وإنما أوجبه إظهاراً لخطر المحل وإكراماً للمرأة ، وتلك معان نحتاج إليها باستمرار لنثبت لمن يحاول أن يسئ للإسلام وشريعته بأن المرأة تشتري بالصداق ، وأنها تشبه الرقيق وتحبس في البيت ، نقول لهم : هيا انظروا إلى ما وصل إليه فكر الفقهاء في الشريعة الإسلامية ومحاولتهم إظهار كرامة المرأة بكل الصور ، وأنها لا تشتري . بل تكرم أيما تكريم عندما يتقدم لها من يريد

عليك حرج... ﴿الآية﴾ .

وبنظرة في هذه الآيات الكريمة نجد أنها جاءت لتقرر وجوب المهر للزوجة على زوجها ، وذلك لأن الخطاب فيها جميعا موجه للأزواج ، حيث أمرهم الله تعالى بأن يعطوا المهور لأزواجهم عن طيب نفس منهم بأمر الله تعالى وفرضه من غير تنازع ولا شقاق .

وقال القرطبي — رحمه الله — في تفسير كلمة (نحلة) أى : هدية ، وذلك لأن كل واحد من الزوجين يستمتع بصاحبه ، وقد جعل الصداق للمرأة كأنه عطية بغير عوض^(١) .
وأما السنة : فقد ثبت أن النبي — ﷺ — لم يعقد زواجا له أو لبناته — ﷺ — إلا وجد به المهر ، ولأنه لو لم يكن واجبا لتركه النبي — ﷺ — ولو لمرة واحدة ليدل على عدم وجوبه ، وكذلك كان — ﷺ — مع أصحابه في موضوع المهر ، ولعل أمره للرجل الذي جاء يريد الزواج وليس معه شيء ، بقوله له : «**التمس ولو خاتما من حديد**» خير شاهد ودليل على وجوب المهر مهما قلت كميته ومقداره ، وأنه واجب على الزوج ولا يعفى منه أبداً .

وأما الإجماع : فقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم التابعون إلى يومنا هذا على أن الصداق واجب على الزوج لزوجته ولم يخالف في ذلك أحد — فيما نعلم —

(١) سورة الأحزاب : آية ٥٠ .

(٢) القرطبي : تفسير سورة النساء : ح ٥ ص ٢٤ .

عين الزوج أصابتها الوحشة فلا تحصل مع ذلك على مقاصد الزواج التي هي أساس المودة والعشرة والسكينة والرحمة .
٥ — ولو أنه أبيع للزوج أن يتزوج بدون مهر لكان في ذلك امتهان للزوجة وحط لكرامتها واستهانة لأمر الزواج نفسه فتتفصم عرى الزوجية بين الزوجين لأتفه الأسباب ، لأنه في الحقيقة لا يكلف الزواج الزوج شيئاً من المهر حيث لم يدفع مهراً في الزواج ولن يدفع شيئاً منه إذا ما طلق زوجته وأراد الزواج بأخرى .

٦ — ولو صح ووجب المهر على الزوجة دون الزوج كما تقرره بعض النظم لكان في ذلك قلب للأوضاع الفطرية ودفع للزوجة إلى الفساد ، لأن المرأة في هذه الحالة سوف تحرص على جمع المال بأي طريق كان لتقدم المهر لمن يريد أن يني بها .

ولكن الإسلام الخفيف لم يكلفها السعي لجمع المال في هذه الحالة ولا في غيرها ليحتفظ لها بأنوثتها وليبعد بها عن مواطن الخسونة والزلل .

٧ — ومن الحكم السامية التي يهدف الشارع منها إلى الإبقاء على الزوجة والمحافظة عليها أن إيجاب المهر على الزوج يدعوه إلى استبقاء الزوجية بقدر الإمكان ويحمله على التأني في الطلاق إن دعت إليه الحاجة وتحكم الشقاق ، فلا يقدم عليه إلا عند الحاجة والضرورة لما يتطلب الطلاق من نفقات يتحملها الزوج مثل مؤخر الصداق الذي يدفع إلى المطلقة ، وكذلك دفع المهر لزوجة أخرى عند الرغبة في الزواج منها .

أو الوطاء بشبهة فإنه واجب مستقر فليس هناك ما يعرضه للسقوط كله أو بعضه بسبب ما ، لا من جهة الزوج ولا من جهة الزوجة ، لأن دخول الزوج بالزوجة دخولا حقيقيا استوفى الاستمتاع فوجب عليه حقها ، أى : وجب عليه مهرها إذا تفرقا ، سواء أكان التفرق من جهتها أم فرق بينهما القاضي ؛ ولا تبرأ ذمة الزوج منه .

المبحث الثاني

ما يجوز أن يكون مهراً
وما لا يجوز ومقدار المهر

ذكرنا أن الشارع الحكيم قد بين أن المهر في عقد الزواج له خطره وله أثره في تطيب نفس الزوجة وتكريمها . وقد اتفق الفقهاء على أنه لا بد أن يكون المهر مالا معلوماً متقوماً في حق المسلم ، فلا يصح أن يكون مهراً ما ليس بمال أصلاً ، كحفنة تراب أو ما قل شأنه كإبرة الخيط أو ما شابه ذلك ، أو ما كان مالا لكنه غير متقوم في حق المسلم ، كالخمر والخنزير .

كما أن الجهالة الفاحشة التي تفضي إلى المنازعة لا تصلح أن تكون مهراً ، كما لو سمي المهر دابة أو ثوباً مثلاً دون بيان نوعيهما .

أما إذا كانت الجهالة يسيرة بمعنى أنها لا تفضي إلى النزاع

اختلف فيها الفقهاء على النحول التالي :

١ - مذهب الحنفية :

للحنفية في هذا الموضوع تفصيل ، وهو : إن كانت الخدمة لا تؤدي إلى الإهانة والإذلال للزوج فإنه يجوز جعلها مهراً ، وعلى ذلك فقد فرقوا بين خدمة الزوج الحر والعبد ، وقالوا : لو سمي الزوج العبد مهر امرأته خدمته لها مدة معلومة فعليه ذلك ، لأن العبد مملوك وهو عرضة للاستخدام وليس في ذلك إذلال له .

أما إذا كان الزوج حراً فلا يصح ذلك ، لأن فيه قلباً للوضع المطلوب في الحياة الزوجية ، وهو خدمة الزوجة زوجها ، وقد يؤدي ذلك إلى إذلال الزوج وإهانته ، حيث يستدعي استخدام الزوجة زوجها أو خدمته إياها^(١) .

ومن ثم رأوا عدم جواز رعي الغنم أو زراعة الأرض مهراً لها ، لأن فيه معنى الاستخدام أو الخدمة .

ورأى بعض الحنفية جواز جعل ذلك مهراً لأن الرعي والزراعة وجميع الأعمال الخارجية التي يقوم بها الزوج من باب العادة وهي اشتراك الزوجين في القيام على مصالح مالهما وليس من باب الخدمة .

(١) شرح فتح القدير للكمال س الهمام : ج ٢ ص ٤٥٠ ، ٤٥١ .

بدائع الصنائع في ترتيب الصائع : ج ٢ ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

يجوز أخذ العوض عنها كذلك .
 أما إذا كانت هذه المنافع مجهولة أو المدة فيها غير محدودة ، كأن يخدمها فيما شاءت فلا يصح جعلها صداقاً ، لأنه عوض في هذا العقد مثله مثل الأجرة في الإجارة والتمن في البيع فلا يصح مجهولاً ، وكما يصح جعل منافعه مهراً وكذا منافع غيره .

٤ — مذهب المالكية :

ذهب الإمام مالك رضي الله عنه إلى منع جعل الخدمة مهراً ، وذهب بعض أصحابه إلى كراهيته والبعض إلى جوازه ، حيث إنهم اتفقوا على صحته إذا انعقد عليها^(١) .

منافع خدمة تعليم القرآن الكريم وعلوم الدين ، وآراء العلماء فيها :

اختلف الفقهاء في جواز جعل منافع خدمة تعليم القرآن الكريم وعلوم الدين مهراً ، ونورد خلافتهم على النحو التالي :

١ — مذهب الشافعية :

يرى الشافعية صحة جعل القرآن وغيره من علوم الدين مهراً ، واستدلوا على ذلك بتزويج الرسول ﷺ — الواهبة

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ح ٢ ص ٣٠٩ .
 بلغة السالك لأقرب المسالك ، ح ١ ص ٤١٦ .

هذه المنافع مما يجوز أخذ الأجرة عليها بخلاف تعلم القرآن الكريم فإنه مما لا يجوز جعله مهراً ولو كان معيناً لأن تعليمه من العبادات التي يتقرب بها العبد إلى ربه فهو كالصوم فلا يصح أخذ الأجرة عليها ولا جعلها عوض مال .

وقال الخنابلة : إن الفروج لا تستباح إلا بالمال ، لقوله تعالى : ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾^(١) .

وقالوا : قد أباح الله سبحانه في هذه الآية الفروج بالأموال ولم يفصل ، فإذا حصل بغير المال لا تقع الإباحة به لأنه على غير الشرط المأذون فيه ، وهذا يدل على عدم جواز البذل فيه ما ليس بمال فلا يصح جعل تعليم القرآن مهراً لكونه غير مال .

٣ — مذهب المالكية :

رأى الإمام مالك وأصحابه رؤيتهم في منفعة الخدمة وكذا تعليم القرآن في صحة جعله مهراً ، لقد منعه مالك وكرهه بعض أصحابه وأجازه بعضهم ، وأنه إذا انعقد عليه فإنه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل ، ولكنهم مع اختلافهم فيه رأوا أنه إذا انعقد عليه فالنكاح صحيح وواقع به من المنافع^(٢) . وهذا هو القول المشهور عند المالكية .

(١) سورة النساء : آية ٢٤ .

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٠٩ .

المنتقى : ج ٣ ص ٢٧٧ . مواهب الخليل : ج ٣ ص ٥١٣ .

عدم صحته بل إن النكاح صحيح وماض بما انعقد عليها بالاتفاق .

والحق أن ما ذهب إليه الشافعية هو الأوفق والأرجح ، والأقرب لمصالح الناس ، لما فيه من قوة الدليل حيث أجازوا جعل منافع التعليم مهراً ؛ سواء أكان التعليم قرآناً أم غيره من العلوم الأخرى ، وأنها من المنافع التي يصح أخذ الأجرة عليها وخصوصاً في عصرنا الآن حيث اختلف عن العصور السالفة بتداول الأزمان وتغير الأحوال — كما أقر بذلك المتأخرون من فقهاء الحنفية .

وربما يكون المنع من أخذ الأجرة على خدمة تعليم القرآن الكريم ، قد يقلل عدد الراغبين في تحفيظه مما يؤدي إلى ضياعه وقد صح القول بأن الاختلاف في مثل هذه المسائل هو اختلاف عادة لا اختلاف صحة لاختلاف الأزمان والعادة والمصالح .

وأما عن خدمة الزوج زوجته فإن ما ذهب إليه بعض أصحاب أبي حنيفة من عدم جواز جعل خدمة الزوج لزوجته مهراً هو الأوفق والأنسب لما فيه من مصالح الحياة الزوجية التي لا بد وأن تقوم على المحبة والمودة والاحترام والتعاون .

وإنه في خدمته إياها قد يقلل مكانته ويحط من قدره نحوها وقد يؤثر ذلك في قلب الزوج نفسه بالشعور بشيء من الاستخدام والإهانة والإذلال مما يؤدي إلى سوء العشرة بينهما وعدم التوافق والتوادد .

النكاح بركة أيسره مؤنة» (١) .

وكذلك قوله ﷺ : «خير الصداق أيسره» (٢) .

وهذه الأحاديث تدل بوضوح على أن الصداق اليسير قد رغب الشارع فيه وحجب إليه ، بل هو الأفضل لما فيه من جلب البركة والتيسير على الناس والتسهيل على راغبي الزواج وحتى لا تكون المغالاة سبباً للانصراف عن الزواج ، ومع ترغيب الشارع في عدم المغالاة في المهور فليس معناه أن الزيادة في المهور ممنوعة وممقوتة ، فليس هناك نص يدل على ذلك ، فقد صح أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب الناس ودعاهم إلى عدم المغالاة في المهور وقال : لا تغلوا صدق النساء فإنها لو كانت مكرومة في الدنيا أو تقوى في الآخرة لكان أولاكم بها النبي ﷺ ، ما أصدق رسول الله ﷺ امرأة من نسائه ولا أصدقت امرأة من بناته أكثر من اثنتي عشرة أوقية (٣) .

فردت عليه امرأة وقالت : ليس ذلك لك يا عمر إن الله تعالى يقول : ﴿وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً..﴾ الآية (٤) .

(١) نيل الأوطار ، ج ٦ ص ١٨٩ — ١٩٠ .

(٢) نفس المرجع .

(٣) نيل الأوطار ، ج ٦ ص ١٨٤ .

سنن الزمدي ، ج ٣ ص ٤١٤

(٤) سورة النساء : آية ٢٠ .

ودليلهم على ذلك ، ما روى عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة ، فقال : ما هذا ؟ قال تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب ، قال : «بارك الله لك ، أو لم ولو بشاة»^(١) ووزن النواة يساوي ربع دينار وربع الدينار مال محترم ويجب أن يكون أقل ما يستحل به بضع المرأة .

٣ ، ٤ — مذهب الشافعية والحنابلة :

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لا حد لأقل المهر بل كل ما يطلق عليه اسم المال يصح أن يكون مهراً قل أو كثير ما لم تنته القلة إلى حد لا يتمول^(٢) ، واستدلوا بقول الله تعالى : ﴿وَأَحِلْ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ فلفظ بأموالكم مطلق غير مقيد .

واستدلوا بما روى جابر أن النبي ﷺ — قال : «لو أن رجلاً أعطى امرأة ملء يديه طعاماً كانت له حلالاً» .

وتمسك الحنفية بحديث أحمد أدنى للمهر جعلهم يحملون هذا الحديث وما شابهه إما على الخصوصية لهذا الرجل ، أو أن المراد بما ورد ذكره من قليل المهر في هذه الأحاديث إنما هو

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٦ ص ١٨٧ .

(٢) الأم للشافعي ، ج ٥ ص ١٤٤ .

المغني ج ٧ ص ٢١٠ .

الذي تزوج فإنه ليس في الحديث ما يدل على ذلك ، كل ما فيه أنه باب من أبواب التيسير على العباد .. وأما الحديث الذي استدل به الحنفية ، وهو «لا مهر أقل من عشرة دراهم» فهو حديث ضعيف من حيث السند والرواية وقال البخاري — رحمه الله — عن هذا الحديث : إنه منكر ، وقيل : إنه موقوف على علي رضي الله عنه ، ولو صح الحديث فإنه معارض بالأحاديث الدالة على عدم التحديد لأنها أقوى منه^(١) ؛ والله أعلم .

المبحث الثاني

أنواع المهر

المهر على نوعين :

المهر المسمى ، ومهر المثل .

فما هو المهر المسمى إذاً وما المراد به ؟ وما مهر المثل وما المراد به ؟

المهر المسمى :

١ — أما المهر المسمى فهو ما سمي في العقد تسمية

(١) سبل السلام ، ج ٣ ص ١٥٢ .

نيل الأوطار للشوكاني ، ج ٦ ص ١٨٨

فقد اتفق الفقهاء على أن المماثلة تكون في :
الجمال ، والسن ، والبكارة ، والثبوة ، والخلو من الولد ،
والخلق ، والعقل ، والعلم ، والتدين ، والمال ، ويجب إضافة
إلى ذلك مراعاة الزمان والمكان ، كما يجب كذلك مراعاة
حال الزوج وصفاته ، فإن المهر يزيد وينقص تبعاً لما عليه
الزوج من صفات .

فإن وجدت واحدة من قوم أبيها تساويها في الصفات قيسست
عليها ، وإن لم توجد واحدة من قوم أبيها فمن تقاس عليه المرأة
في مهرها إذا ؟

قال الشافعية والحنابلة : تقدم الأرحام ، وهي القرابات من
الأم ، كالأم والجدة والخالة وبنات الأخوات وبنات الأخوال ،
ويفضلن عن الأجانب لأن الأرحام أولى من الأجانب .

وقال الحنفية : بل تقدم امرأة أجنبية في مستواها ومستوى
أسرتها ، ولا يعتبر بمهر أمها أو خالتها إلا إن كانتا من قوم
أبيها .

وقال المالكية : مثل ما قال الحنفية في ضرورة أن تكون
المماثلة بقرابات الأب ، ولكنهم قالوا : إذا لم يوجد في قرابات
الأب فيعتبر في ذلك العرف والعادة^(١) .

وإنني أميل إلى الأخذ بمذهب المالكية في هذا الشأن

(١) مغني المحتاج : ج ٣ ص ٢٣٢ .

كشف القناع للبهوتي : ج ٥ ص ١٥٩ .

رد المختار على الدر المختار : ج ٣ ص ١٣٧ .

موهب الجليل لشرح مختصر سيدي خليل : ج ٣ ص ٥١٧ .

٣ — إذا كان المسمى منفعة ولكنها لا تقابل بمال ، كطلب المرأة طلاق ضررتها أو لا يتزوج عليها ، على أن يكون ذلك مهراً لها .

٤ — إذا كان المسمى مجهولاً جهالة فاحشة ، كذكر شيء غير معلوم جنسه ولا نوعه ، أما إذا كان المجهول صفة ، فلا يكون مجهولاً جهالة فاحشة .

متى يجب للزوجة نصف المهر :

إذا عقد الزوج على الزوجة وسمى لها تسمية صحيحة ثم انحلت هذه العقدة قبل الدخول بها بطلاق أو فسخ ، ففي هذه الحالة يجب على الزوج للزوجة نصف ما قد سمي لها من المهر ، ويسقط عنه نصفه الآخر ، لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصِفْ مَا فَرَضْتُمْ ... ﴾ الآية (١) .

فإن هذه الآية الكريمة قد دلت بنصها على أن للزوجة التي طلقها زوجها من قبل أن يمسه (أى : من قبل أن يدخل بها دخلاً حقيقياً وكان قد فرض لها مهراً) فالواجب المستحق لها عليه نصف ما فرض لها .

والحكمة في إيجاب نصف المهر في هذه الحالة : أن لها وجهتين متعارضتين تقتضي كل واحدة منهما خلاف الأخرى .

(١) سورة البقرة : آية ٢٣٧ .

أو مهر المثل إذا وقعت الفرقة بين الزوجين قبل أن يوجد ما يؤكد وجوب المهر وذلك في ثلاث حالات :

١ — الحالة الأولى : إذا فسد العقد بسبب من الأسباب المقتضية لفساده كأن تم عقد النكاح بدون شاهدين وحصلت الفرقة بين الزوجين من تلقاء نفسها ، أو فرق القاضي بينهما قبل الدخول الحقيقي ، وذلك لأن الزواج لما كان غير صحيح لم يترتب عليه آثار الزواج الصحيح ، لأن سبب وجوب المهر في عقد الزواج الفاسد ، وهو الدخول الحقيقي ، لم يتحقق ، ولذا لم يجب عليه للزوجة شيء .

٢ — الحالة الثانية : إذا كان العقد صحيحاً ثم انحل قبل الدخول حقيقة أو حكماً وذلك بسبب من قبل الزوجة ، وذلك كأن تترد الزوجة عن الإسلام والعياذ بالله تعالى ، أو أن تأتى الزوجة الدخول في الإسلام ، فعند ذلك لا يجب لها شيء .

٣ — الحالة الثالثة : إذا وقعت الفرقة من قبل الزوج قبل الدخول والخلوة بسبب خيار البلوغ أو خيار الإفاقة من العته والجنون ، وذلك كأن يزوجه غير الأب والجد في صغره أو في جنونه ثم يبلغ أو يفيق فيختار لنفسه قبل الدخول حقيقة أو حكماً عند زوال الحجر عليه من الصغر أو العته أو الجنون لما له من حق خيار وطلب الفرقة بينه وبين زوجته ، فعند ذلك لا حق للزوجة في شيء من المهر^(١) .

(١) شرح فتح القدير ، ج ٤ ص ٤١٥ — المجموع ، ج ١٥ ص ٤٧٣ .
كشف القناع ، ج ٥ ص ١٤٩ .

الأزواج بإعطاء المرأة المتعة تعويضاً لها وإشعاراً بأن الزوج لابد وأن يعوض المرأة عما يكون قد فاتها لمجرد الإعلان عن زواجها منه حتى وإن لم يتم الزواج ، هذا هو تعريف المتعة الواجبة والتي تجب بسبب فرقة من قبل الزوج ، أما إذا كانت الفرقة قد حصلت من جهة الزوجة أو بسببها — كردتها أو وجود عيب بها أدى إلى الفسخ أو رضاعها مما يفسخ نكاحها ونحوه — فلا متعة للمرأة في هذه الحالات ؛ وذلك لأنها لا يجب لها المهر أصلاً وبالتالي فلا تجب لها المتعة ، وحيث إن المتعة أقيمت مقام المسمى فلا تجب في أي موضع لا يجب فيه ، ولذا لا تجب المتعة للمختلعة والملاعنة لأنهما لا يجب لهما مهر فلا تجب لهما متعة .

متى تجب المتعة ؟

وأما عن سبب وجوب المتعة فقد اختلف الفقهاء فيه ، ومرجع اختلافهم هو الاختلاف حول تفسير قول الله تعالى : ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾ أى : أعطوهن شيئاً يكون متاعاً لهن ، وهل الأمر في هذه الآية للوجوب أو للندب ؟ .

١ — قال الشافعية والحنابلة والحنفية : إن الأمر في هذه الآية للوجوب ، وعلى هذا تكون المتعة واجبة على الزوج للزوجة المطلقة قبل الدخول في نكاح لا تسمية فيه^(١) .

(١) حاشية ابن عابدين ؛ ج ٣ ص ١١٠ .

المعنى لأبن قدامة ؛ ج ٧ ص ٢٣٩

ورد الأحناف وهم من أصحاب المذهب الأول الذي يقول بأن المتعة واجبة ، ردوا قول المالكية (بأن الأمر للندب) بأن الوجوب على المحسن وعلى المتقى ليس مقصوراً عليهما ، كقولهم : إن الندب فيها ليس مقصوراً عليهما أيضاً .
وأن قوله سبحانه : ﴿حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ تأكيد لها لأن الحقيقة تقتضي الثبوت ، وأن لفظ (على) يدل على الإلزام فالجمع بين الثبوت والإلزام يقتضي التأكيد .
واستدلوا أيضاً بأن المتعة بدل الواجب وهو مهر المثل ، وبدل الواجب يكون واجباً لأنه قائم مقامه ، وذلك مثل التيمم فهو واجب لأنه بدل الوضوء^(١) .

المقارنة والترجيح :

وبعد استعراضنا لمذاهب الفقهاء في حكم المتعة وهل هي واجبة أم مندوبة ، نجد أن ما ذهب إليه فقهاء الحنفية ومن وافقهم من الحنابلة وبعض الشافعية هو الأقوى والأحق ، وذلك لقوة الدليل الذي يتمشي مع مفهوم الآية الكريمة التي استدل بها الفقهاء على المتعة ، والفهم الواضح لمعنى قوله تعالى : ﴿حَقّاً﴾ في قوله سبحانه : ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ وعلى أن الآية تدل على الوجوب أكثر مما تدل على الندب ، وأن قوله تعالى في آية ثانية : ﴿حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ إنما هو تأكيد لمعنى الوجوب ، لأن كل واحد منا يجب عليه أن يتقي الله تعالى بأداء أوامره واجتناب معاصيه ،

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، ح ٢ ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

ويرى فقهاء الحنفية أن الحكم في تقدير المتعة هو العرف ، بمعنى أن الزمان يختلف والمكان كذلك ، بل يختلف الناس في مكاناتهم وطبقاتهم ، لذا فإنه يفضل أن يحكم العرف في ذلك وتقدر المتعة بناء على هذا بما يليق بحال المرأة ومكانتها مع إمكانيات الزوج .

وإنني أرى مذهب الحنفية في ذلك مناسباً جداً وذلك للأميرين ، أولهما : أن ترك تحديد المتعة للطرفين : الزوج والزوجة قد يترتب عليه ظلم للزوجة وضياع لحقها ، حين يسوء تقدير الزوج وفي ذلك ضياع لحق المرأة وعصيان لله سبحانه . الثاني : أن عدم التقدير للمتعة نهائياً من الشرع أو من طرف ثالث بين الزوجين يحدده الشرع يؤدي إلى الغبن وضياع الحق أيضاً حين يسوء التقدير ويوجد الظلم ، والله تعالى لا يحب الظالمين لذا فإن مذهب الحنفية الذي يفضل أن يحكم العرف هو أقرب وأنسب لمصالح الناس ؛ والله أعلم .

وتلك مسألة يجب أن يكون لأهل الخبرة من الناس فيها كلمة حتى تنصف المرأة فلا تخضع لسيطرة الزوج وظلمه في كثير من الأحيان ، حيث يسود في تلك الظروف بين الزوجين الغضب وعدم الرضا ، لأنهما غالباً ما يكون ذلك بعد شقاق وخلاف كبيرين ، فوصولهما إلى الحق بدون حكم بينهما أمر صعب وفي كثير من الأحيان يسوده الظلم والعناد من الطرفين . والمتتبع لأحوال الناس في هذا المقام يجد أن مذهب الحنفية هو الأولى والأصلح ، بل أستطيع أن أقول : إن هذا الفهم من الحنفية لتقدير المتعة إنما هو امتداد لفهم قول الله

بشراء ما يلزم البيت من هذا المهر ، وعلى وليها أن يقوم بمساعدتها في ذلك ، وقد يفهم بعض الناس أن المسئول عن تجهيز البيت وإعداده إعداداً تاماً ومناسباً من جميع ما يلزمه من أثاث وفراش وغيره إنما هو الزوج ، وذلك لأن الزوج هو المسئول وعليه أن يعد البيت لاستقبال زوجته ، وما المهر إلا هدية للمرأة وليس عليها أن تشتري منه شيئاً للبيت .

ولكن ما موقف الشريعة الإسلامية من هذه القضية ؟ .

يقول الله تعالى : ﴿وَاتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نَحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾^(١) .

يقول الفخر الرازي في تفسير هذه الآية : هذا خطاب لأولياء النساء ، ولذلك كانوا يقولون لمن ولدت له بنت : هنيئاً لك النافجة ، (ومعناها : أن تأخذ مهرها إبلاً فتضمها إلى إبلك) وقال ابن الأعرابي : النافجة : ما يأخذه الرجل من الحلوان إذا زوج ابنته ، فنهى الله تعالى عن ذلك وأمر بدفع الحق إلى أهله ، وهذا قول جمع من العلماء^(٢) وأهل اللغة ، فترى أن الله سبحانه قد أمر أولياء الأمور ألا يأخذوا شيئاً من مهر بناتهم ، وذلك لأن المهر حق خالص للمرأة ولا يجوز لأحد أن يأخذ منه شيئاً .

وقد تناول الفقهاء تلك المسألة بالبحث وكان محور بحثهم في أكثر الأحيان حول تلك الآية أيضاً .

ونورد مذاهب الفقهاء على النحو التالي :

(١) سورة النساء : آية ٤ .

(٢) الفخر الرازي ؛ ج ٥ ص ١٨٦ .

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

۱. و اما در مورد این که آیا این کتاب در حدیث است یا نه ؟
 ۲. و اما در مورد این که آیا این کتاب در حدیث است یا نه ؟
 ۳. و اما در مورد این که آیا این کتاب در حدیث است یا نه ؟
 ۴. و اما در مورد این که آیا این کتاب در حدیث است یا نه ؟
 ۵. و اما در مورد این که آیا این کتاب در حدیث است یا نه ؟
 ۶. و اما در مورد این که آیا این کتاب در حدیث است یا نه ؟
 ۷. و اما در مورد این که آیا این کتاب در حدیث است یا نه ؟
 ۸. و اما در مورد این که آیا این کتاب در حدیث است یا نه ؟
 ۹. و اما در مورد این که آیا این کتاب در حدیث است یا نه ؟
 ۱۰. و اما در مورد این که آیا این کتاب در حدیث است یا نه ؟

منه استقامت الله يا شيخنا في كل شيء ولا يتركك
منه يا شيخنا في كل شيء ولا يتركك

१ - नमः श्री गुरुभ्यः :

وليها على أن يقوم بتجهيزها سواء كان من مهرها أو مالها أو من ماله هو ، وسواء كانت الزوجة بكرةً أو ثيباً ، وليس للزوج أن يلزم الزوجة أو وليها بالتجهيز^(١) .

٣ — مذهب المالكية :

وقد خالف المالكية جمهور الفقهاء في تلك المسألة حيث إنهم انفردوا بالقول بوجوب تجهيز الزوجة نفسها من مهرها ، حيث قالوا : يجب على الزوجة الرشيدة أن تجهز نفسها بقدر ما قبضته من المهر قبل البناء بها ، وبما يناسب جهاز مثلها لمثل زوجها بشرط أن يكون الصداق عيناً ، وألاً يسمى الزوج شيئاً غير ما قبضته للجهاز ، أو يجري العرف بأن يدفع الزوج شيئاً للجهاز ، وأن تقبضه قبل الدخول ، فإن لم تقبض شيئاً فليس عليها الجهاز إلا إذا جرى العرف بذلك أو شرط الزوج^(٢) .

(١) المبسوط للسرخسي ؛ ج ٥ ص ٦٣ .

الزواج والطلاق في الشريعة الإسلامية والقانون ؛ ص ٣٠٤ .

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ؛ ج ٢ ص ٣٢١ ، ٣٢٢ .

نقطة السالك للمصاوي ؛ ج ١ ص ٤٢١ .

الفصل الثاني

النفقة

معنى النفقة : تُعرَّف النفقة في اللغة بأنها مأخوذة من التفوق ، أى : الهلاك والفناء ، يقال : نفقت الدابة تنفق نفوقاً : إذا هلك .

وأنفق بمعنى نفق ، أى : أفنى وذهب ، ومنه قول الله سبحانه : ﴿ إِذَا لَأْمَسَكُمْ خَشْيَةُ الْإِنْفَاقِ ﴾^(١) أى : خشية نفاد المال وفنائه .

وأنفق المال واستنفقه : بمعنى أذهبه وصرفه .

ويسمى المال الذي يصرفه الإنسان على غيره «النفقة» لأن في إنفاقه عليهم إهلاكاً للمال المنفق ، أو لأن في الإنفاق رواجاً لحال المنفق عليه .

وقد عرَّف الفقهاء النفقة : بأنها مال يشمل الطعام والكسوة يقدمه الإنسان لقريبه رعاية له وصوناً لكرامته من مذلة السؤال .

(١) سورة الإسراء : آية ١٠٠ .

١٧٨٠ م ٢٨ ٢ : في قوله تعالى : (أ)

١٨٥٠ م ٢٨ ٢ : في قوله تعالى : (ب)

فإنَّ النَّاسَ أَكْثَرُ عَلَىٰ ضَلَالٍ شَدِيدٍ .
 . كَمَا أَنَّ النَّاسَ أَكْثَرُ عَلَىٰ

بِقِيَّةٍ . النَّاسُ أَكْثَرُ عَلَىٰ ضَلَالٍ شَدِيدٍ .
 . كَمَا أَنَّ النَّاسَ أَكْثَرُ عَلَىٰ

بِقِيَّةٍ . النَّاسُ أَكْثَرُ عَلَىٰ ضَلَالٍ شَدِيدٍ .
 . كَمَا أَنَّ النَّاسَ أَكْثَرُ عَلَىٰ

بِقِيَّةٍ . النَّاسُ أَكْثَرُ عَلَىٰ ضَلَالٍ شَدِيدٍ .
 . كَمَا أَنَّ النَّاسَ أَكْثَرُ عَلَىٰ

بِقِيَّةٍ . النَّاسُ أَكْثَرُ عَلَىٰ ضَلَالٍ شَدِيدٍ .
 . كَمَا أَنَّ النَّاسَ أَكْثَرُ عَلَىٰ

بِقِيَّةٍ . النَّاسُ أَكْثَرُ عَلَىٰ ضَلَالٍ شَدِيدٍ .
 . كَمَا أَنَّ النَّاسَ أَكْثَرُ عَلَىٰ

بِقِيَّةٍ . النَّاسُ أَكْثَرُ عَلَىٰ ضَلَالٍ شَدِيدٍ .
 . كَمَا أَنَّ النَّاسَ أَكْثَرُ عَلَىٰ

بِقِيَّةٍ . النَّاسُ أَكْثَرُ عَلَىٰ ضَلَالٍ شَدِيدٍ .
 . كَمَا أَنَّ النَّاسَ أَكْثَرُ عَلَىٰ

بِقِيَّةٍ . النَّاسُ أَكْثَرُ عَلَىٰ ضَلَالٍ شَدِيدٍ .
 . كَمَا أَنَّ النَّاسَ أَكْثَرُ عَلَىٰ

بِقِيَّةٍ . النَّاسُ أَكْثَرُ عَلَىٰ ضَلَالٍ شَدِيدٍ .
 . كَمَا أَنَّ النَّاسَ أَكْثَرُ عَلَىٰ

بِقِيَّةٍ . النَّاسُ أَكْثَرُ عَلَىٰ ضَلَالٍ شَدِيدٍ .
 . كَمَا أَنَّ النَّاسَ أَكْثَرُ عَلَىٰ

نقول : إن الفقهاء قد اتفقوا على أن الزوجة التي وجبت على الزوج نفقتها هي التي تزوجها بعقد صحيح ، وقد ذهب الأحناف إلى أنه إذا تزوجها بعقد فاسد لم تجب عليه نفقتها ، وإن أنفق عليها وهو لا يعلم ببطلان العقد ثم ظهر له بعد ذلك بطلانه رجع عليها بما أخذته من النفقة ، لأنه قد أعطاها مالا على أنه جزاء للاحتباس في عقد صحيح ، وحيث إنه قد تبين فساد العقد فإن النفقة لا تجب على الزوج لزوجته^(١) .

فيؤخذ من ذلك أنه لا بد وأن يكون الزواج قد تم بعقد صحيح حتى تجب به النفقة على الزوج لزوجته .

وأما السبب الثاني وهو القرابة فإن الفقهاء قد اتفقوا على أن النفقة واجبة على الإنسان لوالديه وأولاده ، وإن كانوا قد اختلفوا في تحديد من تشملهم النفقة بعد ذلك ، فمنهم من توسع ومنهم من توسط ومنهم من ضيق .

ف نجد أن الأحناف قد توسعوا في بيان من تشملهم النفقة فقالوا : إن النفقة تجب من القريب لقريبه في كل قرابة موجبة لحرمة الزواج فيشمل الوجوب بذلك عندهم الآباء وإن علوا ، والأبناء وإن نزلوا ويشمل أيضاً الإخوة والأخوات والأعمام والعمات والأخوال والخالات لأن الزواج ممتنع بين هؤلاء جميعاً^(٢) .

وأما الشافعية : فإنهم قد توسطوا ، فقالوا : إن النفقة تجب على الأبناء للآباء وإن علوا ذكوراً كانوا أم إناثاً ، وتجب على

(١) حاشية ابن عابدين ، ج ٣ ص ٥٧٣ . ٦٣٧ .

(٢) حاشية ابن عابدين ، ج ٣ ص ٥٧٣ .

﴿وصاحبهما في الدنيا معروفا﴾^(١) .

لقد أمر الله سبحانه الأبناء بالإحسان إلى الوالدين ومصاحبتهما بالمعروف ولو كانا كافرين ، فالمسلمان أولى ، وأعلى درجات المعروف : الإنفاق على الوالدين عند الحاجة ، وقال سبحانه : ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا ..﴾ الآية^(٢) في هذه الآية وصية من الله سبحانه بالإحسان للوالدين ، ومن أعلى درجات الإحسان إليهما أن يتفق الإنسان عليهما .

وروي جابر رضي الله عنه ، أن رجلاً قال : يا رسول الله إن لي مالا وولداً وإن أبي يريد أن يجتاح مالي فقال — ﷺ — : «أنت ومالك لأبيك»^(٣) .

وأما دليل وجوب النفقة للأبناء :

فهو ما رواه الجماعة عن عائشة رضي الله عنها ، أن هنداً امرأة أبي سفيان جاءت إلى رسول الله — ﷺ — وقالت : يا رسول الله ، إن أبا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم ، فقال رسول الله — ﷺ — : «خذي ما يكفيك ولدك بالمعروف»^(٤) .

(١) سورة لقمان : آية ١٥ .

(٢) سورة الإسراء : آية ٢٣ .

(٣) نيل الأوطار للشوكاني ، ج ٦ ص ١٤

سنن الترمذي ، ج ٣ ص ٦٢٠ .

(٤) نيل الأوطار للشوكاني ، ج ٦ ص ٣٦٢

الأمر بالإسكان والرعاية هنا للمطلقات ، فوجوب ذلك للزوجات أولى وأوجب ، وذلك لقيام الزوجية بينهما حقيقة وحكما .

وأما السنة :

فإن الأحاديث في ذلك كثيرة وهي تدل على وجوب النفقة للزوجة على زوجها .

منها ما روي عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ — قال في خطبته في حجة الوداع : «اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف»^(١) .

ومنها ما رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان عن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه قال : قلت : يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه ؟ فقال — ﷺ — : «أن تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسيت»^(٢) .

ومنها ما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها أن هنداً امرأة أبي سفيان اشتكت للنبي — ﷺ — أن أبا سفيان لا يعطيها ما تحتاجه فقال لها النبي — ﷺ — : «خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف» .

ف نجد أن هذه الأحاديث قد دلت دلالة واضحة على أن نفقة الزوجة واجبة على الزوج ، إذ أنها لو لم تكن واجبة لما أمرنا بها

(١) سبل السلام ، ج ٣ ص ٢٢١ .

(٢) سبل السلام ، ج ٣ ص ٢٢١ .

بالغة ومعان سامية ، نجملها فيما يأتي :

١ — أن الزوجة بموجب عقد الزواج محبوسة في بيت زوجها لحقه ، وهذا الاحتباس استوجب حقاً للزوجة في الإنفاق والكسوة والسكنى كما أمر الله سبحانه وتعالى .

٢ — أن الزوجة قد تفرغت للحياة الزوجية من حفظ النسل ، وتربية الأولاد ، ورعاية شؤون البيت ، وخصصت نفسها لمنفعة زوجها وفائدته ، وهي بذلك لا تتمكن من الخروج للاكتساب والسعي على الرزق فوجب لها حق النفقة والكسوة نظير ذلك ، وهي في ذلك كالعامل على الصدقات لما فرغ نفسه لعمل المساكين استوجب كفايته في ما لهم .

فيقضي ذلك بأن كل من حبس نفسه لمصلحة غيره وجب على ذلك الغير القيام بنفقته لعدم تفرغه لحق نفسه .

وهي في ذلك أيضاً تشبه القاضي والمفتي لأنهما يستحقان نفقتهما من الدولة لاحتباسهما وعملهما لمصلحة الدولة ومنفعتيها ، ومثل هؤلاء جميعاً مثل الزوجة ، ولذا وجبت نفقتها على زوجها عملاً بالقاعدة العامة (كل من حبس نفسه لحق غيره ومنفعته فنفقته على من احتبس لأجله) (١) .

٣ — لقد جعل الله تعالى الرجل راعياً للأسرة وحامياً لها ، وأعدّه كذلك لحمل أعبائها ، وأن يكفي زوجته مؤنة السعي

(١) الميسوط للرحبي ، ج ٥ ص ١٨١ .

حاشية ابن عابدين ، ج ٣ ص ٥٧٢ .

بدائع الصنائع للكاساني ، ج ٤ ص ١٦ .

- ١ — زوجات تستحق النفقة بلا نزاع .
٢ — زوجات اختلف الرأى فيهن وتباينت حولهن مذاهب الفقهاء .
٣ — زوجات لا تستحق النفقة بالاتفاق .
ونبين ذلك تفصيلا على النحو التالي :

١ — زوجات تستحق النفقة بلا نزاع :

الزوجة التي تستحق النفقة بلا نزاع هي الزوجة التي تتحقق فيها الشروط السابقة : وهي الاحتباس لحق الزوج وتمكينه من زوجته التمكين التام الذي تتحقق به أغراض الزواج ومطالبه على أن يكون ذلك في عقد صحيح .
فإن تحققت هذه الشروط مع تباين آراء الفقهاء في تفصيلاتها استحققت الزوجة النفقة ، وهذا هو المقياس الذي تعرف به الزوجة التي تستحق النفقة .

٢ — زوجات اختلف الرأى فيهن وتباينت حولهن مذاهب الفقهاء :

في هذه المسألة نريد أن نتعرف على نوع آخر من الزوجات ، عقد الزوج عليها ولكن الفقهاء اختلفوا في استحقاقها النفقة :

فمنهم من قال : إنها تستحق النفقة على الإطلاق ، ومنهم من منع ، ومنهم من فصل القول في ذلك ، ومن هؤلاء الزوجات :

ولكن يمكن الانتفاع بها في الخدمة ، أو الموانسة ، فقد اختلف فيها المذهب الحنفي .

فقال أبو حنيفة ومحمد : لا تجب على الزوج نفقتها ولو كان قد احتبسها في داره ، لأن احتباسها حينئذ كعدمه ، وعللوا ذلك بأن هذا الاحتباس لا يؤدي إلى المقصود منه ، وهو الاستمتاع والمعاشرة الزوجية ، وذلك لعدم قبول المحل لذلك .

وقال أبو يوسف : إن الزوجة الصغيرة التي لا يشتهها الرجل ، متى سلمت نفسها لزوجها ، كان له أن يمسكها في بيته لخدمته والانتفاع بها ، كما يكون له الامتناع عن قبولها ، فإن أمسكها فلها النفقة ، لأنه بذلك قد انتفع منها ورضي بهذا التسليم القاصر .

وإن لم يمسكها في داره ، بل بقيت عند أبيها لم تجب عليه نفقتها^(١) .

وإنني أرى أن مذهب أبي يوسف في تلك المسألة هو الأرجح والأولى بالأخذ به وذلك لأنه يحمل العدل والإنصاف ، ولأنه يتمشى مع روح الأدلة الشرعية التي توجب النفقة للزوجة عند احتباسها .

إذ كيف يعقل أن تسلم الزوجة نفسها لزوجها وتبقى في بيته

(١) يراجع في مذهب الحنفية :

المبسوط للرخسي ، ج ٥ ص ١٨٧ .

بدائع الصنائع ، ج ٤ ص ١٩ .

حاشية ابن عابد ، ج ٣ ص ٥٧٤ .

في ذلك مثل المريضة في وجوب النفقة لها^(١) .

٣ - مذهب المالكية : ذهب الإمام مالك إلى أنه ليس

على الزوج نفقة الزوجة الصغيرة ، حتى تبلغ وتطبق المعاشرة
كأن الإمام مالكا رضي الله عنه قد علل عدم وجوب النفقة
للزوجة الصغيرة ، بعدم إمكانية معاشرتها وأنها لا تطبق
المعاشرة ، وهم بذلك قد سوا بين الصغيرة في جميع أحوالها ،
سواء كانت تستطيع الخدمة في بيت زوجها أو لا تستطيع ،
وأصبح المانع مقصوراً عندهم على عدم إمكانية المعاشرة لها .

٤ - مذهب الحنابلة : ذهب الحنابلة إلى أنه لا تجب

نفقة الزوجة الصغيرة التي لا تطبق الوطء ولا تصلح لمعاشرة
الزوج لها ، فهم بذلك يعللون عدم وجوب النفقة للزوجة
الصغيرة بعدم إمكانية استيفاء الزوج حقه منها .

وقال ابن قدامة في ذلك : إن الصغيرة في مثل هذه الحالة
بمنزلة الناشرة ، لأنها لم تسلم الواجب عليها فلا يجب تسليم
ما في مقابلته من النفقة ، لأنها وجبت في مقابلة التمكن ولم
يحصل منها ذلك^(٢) .

وقال ابن حزم الظاهري : إن النفقة تجب للزوجة من

حين العقد ، حتى وإن كانت في المهد ، وسواء أكانت يتيمة
أم ذات أب ، غنية أم فقيرة انتقلت معه أم لم تنتقل .

(١) المجموع للنووي ، ج ١٨ ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

(٢) المغني لابن قدامة ، ج ٧ ص ٢٥٩ .

كشف القناع ، ج ٥ ص ٤٧١ .

ستطيع أن تقسم الزوجات في هذا المقام إلى ثلاثة أنواع :
 في الناحية ونحن نريد أن بين تفصيلات هذا الموضوع
 وكيف حدث ذلك ؟ وكيف فصله الفقهاء ؟
 الشروط في زوجة أخرى ولا تستحق النفقة .
 السابقة فقد تنافر الشروط في امرأة وتستحق النفقة ، وقد تنافر
 من الزوجات لا تستحق النفقة وربما توافقت فيها الشروط
 الزوجات تستحق النفقة وقد توافقت فيها الشروط السابقة ؟ ومن
 ولا أن نريد أن نقول ما سبق إجماله فبين تفصيلاً من
 هذه المسألة وتفصيلاتها .
 تحقيق معه آثار الزوجية ، على خلاف بين الفقهاء في فروج
 زوجها عند احتسابها وتكثيرها من زوجها يستحق النفقة من
 وبما أن الفقهاء قد اتفقوا على أن الزوجة تستحق النفقة من
 كان الحديث عن حق الزوجة على العموم في وجوب النفقة ، حيث
 النفقة ، وبما آراء الفقهاء وملازمهم في ذلك عمومياً ، حيث
 أسباب وجوب النفقة للزوجة ، بمعنى أنه متى تستحق الزوجة
 سبق إجماله ، حيث أننا في الموضوع السابق كما نتحدث عن
 في هذا الموضوع نريد أن نعرف على تفصيل جديد لا

زوجات لا تستحقها

زوجات تستحق النفقة

البحث الثاني

٢ — مذهب المالكية : وقال المالكية : لا تجب على الزوج نفقة زوجته إذا كان صغيراً لا يستطيع المعاشرة الزوجية وكانت الزوجة كبيرة صالحة للمعاشرة الزوجية .
وعلل المالكية مذهبهم بأن مجرد التمكين من الزوجة غير كاف ولا أثر له مادام العجز الطبيعي متحققاً من الزوج .
ثم يقول المالكية وهم يستدلون على مذهبهم هذا : بأن الصغير غير مكلف وبالتالي لا تجب عليه النفقة ، والقول بتكليف ولي الزوج الصغير بدفع نفقة زوجته قول لا دليل عليه^(١) .

المقارنة ووالترجيح :

وإنني أرى أن الأخذ بما ذهب إليه جمهور الفقهاء في تلك المسألة هو الأولى والأوفق ، وذلك لما يلي :

١ — لأنه يتمشى مع عدل الله ورحمته حيث إن الزوجة مادامت قد سلمت نفسها لزوجها وهي مطيقة للمعاشرة الزوجية وعلى استعداد لها ، فإن العدل يقتضي أنها أولى بأخذ حقها مادامت قد احتبست لحق الزوج .

٢ — أن ما ذهب إليه الجمهور قد استندوا فيه إلى أدلة صحيحة : هي أدلة وجوب النفقة على الزوج لزوجته عموماً ، سواء أكانت أدلة من القرآن أم من السنة النبوية المشرفة ، أم بإجماع علماء المسلمين .

٣ — إن قول المالكية : بأن مجرد التمكين من جهتها

(١) الملونة الكبرى ، ج ٤ ص ٢٥٥ .

الصغير أرش الجناية مثلاً فهذا أمر واجب ، وقد قام الولي بدفعه نيابة عن الصغير فكيف نقول : إن تكليف الولي بدفع النفقة عن الصغير أمر لا دليل عليه وهو الذي يمكن قياسه على دفع أرش الجناية عن الصغير .

كذلك فقد ثبت أن ولي الصغير يجب عليه أن يدفع عنه الزكاة ، ولكن مع اختلاف الفقهاء في ذلك ، ودليل من أجاز ذلك هو حديث الرسول ﷺ : «من ولي يتيماً له مال فليتجر له في ماله ولا يتركه حتى تأكله الصدقة» .

إذاً فالأخذ بما ذهب إليه الجمهور في تلك الحالة وهو وجوب نفقة الزوجة إذا كان زوجها صغيراً وكانت كبيرة وسلمت نفسها لزوجها ، هو الأولى والأوفق ، بل والأرق بمصالح الناس ؛ والله أعلم .

٢ - الزوجة الناشز :

ويعرف الفقهاء الزوجة الناشز بأنها هي التي خرجت من بيت زوجها بدون مبرر شرعي وبدون إذنه ، أو امتنعت عن الانتقال إليه بغير حق أو منعه من دخول بيتها الذي تملكه ويقيم معها فيه بدون أن يسبق منها طلب تحويلها إلى بيت له ، أو امتنعت من فراشه أو رفضت السفر معه .

وقد اتفق جمهور الفقهاء على أن الزوجة الناشز لا تستحق النفقة مدة نشوزها^(١) ، فإن عادت إلى طاعة زوجها ، عادت لها

(١) المبسوط للرخسي ، ج ٥ ص ١٨٦ .

الإسلام فإن نفقتها تسقط ، فإن عادت إلى الإسلام عادت إليها النفقة .

لأن ردتها عن الإسلام قد أسقطت حقها في النفقة ، فإن عادت إلى الإسلام ، عاد حقها في النفقة .

٤ — الزوجة المحبوسة :

إذا حبست الزوجة بسبب من الأسباب ، أو في حق لغير الزوج ولو كان الحبس ظلماً ، فقد ذهب فقهاء الحنفية والشافعية إلى أنه لا نفقة لها مدة الحبس .

وعملوا ذلك بأن حق الزوج قد فات بسبب لا دخل له فيه ولأن فوات الاحتباس إنما جاء بسبب من جهتها فسقط لذلك حقها في النفقة .

وأما إذا كان حبس الزوجة في حق لزوجها فلا تسقط نفقتها لأن فوات الاحتباس إنما جاء بسبب من جهة الزوج ولا ذنب لها فيه ، فلا تسقط نفقتها .

ومثل ذلك ما إذا كان الزوج هو المحبوس ، فإن نفقة الزوجة لا تسقط سواء كان حبسه في حق لأجنبي أو للزوجة^(١) وإلى هذا ذهب فقهاء المالكية أيضاً^(٢) .

(١) حاشية ابن عابدين ، ج ٧ ص ٥٧٨ .

لدائع الصنائع ، ج ٤ ص ٢٠ .

مغني المحتاج للخطيب ، ج ٣ ص ٤٣٧ .

(٢) حاشية الدسوقي ، ج ٢ ص ٥١٧ .

المالكية ، ويشترط الحنابلة أن يكون سفر الزوجة في الوقت الواجب ومن الميقات ، ويعلمون ذلك بأن النفقة واجبة للزوجة إذا سافرت للحج الواجب ، لأنها فعلت ذلك لأجل الفرض الواجب عليها شرعاً ، وهذا يشبه صيامها في رمضان فإنه لا يسقط نفقتها .

وأما إذا كان سفر المرأة لغير فريضة الحج ، بأن أدت الفريضة من قبل ، وسافرت بدون زوجها ، أو بدون إذنه فلا نفقة لها باتفاق جميع الفقهاء .

وعلموا سقوط نفقة الزوجة في تلك الحالة : بأنها ليست معذورة في ذلك السفر ، وأنها عندما خرجت مسافرة بغير إذن زوجها ، فقد صارت ناشراً ، والناشر لا نفقة لها باتفاق الجميع ؛ والله أعلم .

٦ — الزوجة العاملة :

الزوجة العاملة هي التي تعمل في وظيفة أو حرفة من الحرف ، والحديث عن نفقة الزوجة العاملة يتناول حكم أخذها للنفقة مع عملها ، أم أن العمل للمرأة وهي زوجة يتسبب في حرمانها من نفقة الزوجية ، ثم هل يشترط لعمل المرأة أن يأذن لها زوجها في العمل ؟ أم يجوز أن تعمل بدون إذنه ؟ نتناول تلك النقاط بشيء من التفصيل :

أما عن إذن الزوج للزوجة في العمل ، فهذا مما أجمع عليه الفقهاء .

احتباس الزوجة وبقاءها في بيت زوجها شرط من شروط الإنفاق ، بل هو الشرط الأساسي ، فإن رفضت الزوجة الامتثال لأمر زوجها ولم تترك العمل ولم تعد للقرار في البيت ، فإن نفقتها تسقط .

ولم يفرق الفقهاء بين عمل وآخر ، بل إنهم قد ربطوا الأمر في كل ذلك بموافقة الزوج ورضاه ، فإن لم يرض لها العمل خارج البيت حتى وإن كان العمل من الأعمال الضرورية للمجتمع كالطبية والقابلة مثلاً فلا تستحق الزوجة النفقة إذا خالفت الزوج^(١) .

والحق أن هذه المسألة تحتاج إلى مزيد من البيان والتفصيل ، فهناك فرق بين علم الزوج مسبقاً بعمل الزوجة حين العقد أو أنها اشترطت عليه ألا تترك عملها ، وبين الزوج الذي لا يعلم بذلك .

فإن علم الزوج من حين العقد ولم يشترط على زوجته ترك العمل ، فلا حق له في أن يطلب منها ترك عملها ، خصوصاً إذا كان عملها عملاً شريفاً يناسب وقارها وعفافها وليس فيه اختلاط مهين للمرأة أو مشقة أو تبذل أو ماشابه ذلك ، فإن كانت المرأة تعمل مع النساء في التدريس أو الطب أو خدمات الرعاية الاجتماعية وعلم الزوج مسبقاً بذلك فليس له الحق في منعها ، لأن رضاه بالعقد عليها مع علمه بعلمها هو موافقة

(١) المبسوط للرخسي ، ج ٥ ص ١٨٦ .

حاشية ابن عابدين ، ح ٣ ص ٥٧٨ .

فالإسلام حين أراد من المرأة أن تتفرغ للأمومة وأعبائها ،
 وألزم الزوج أو الولي بالإنفاق عليها ، إنما شرع ذلك صوناً
 لكرامتها وشرفها وحفظاً لها من عبث الرجال وإغرائهم وكيدهم ،
 لتظل لها سمعتها الكريمة النظيفة في المجتمع ، ولتظهر آثار
 ذلك في انتظام شؤون البيت ، وتربية النشء الجديد تربية سليمة
 حسنة ، ليكونوا قدوة ينتفع بهم المجتمع ؛ والله أعلم .

المبحث الثالث

كيف تقدر نفقة الزوجة

ونحن نعرض لموضوع النفقة من البداية قدمنا من الأدلة
 الشرعية ثبوت حق الزوجة في النفقة آيات من القرآن الكريم
 وأحاديث للنبي ﷺ ، منها :

قوله تعالى : ﴿لِيَنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ
 فَلْيَنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ (١) الآية .
 وعرضنا كذلك لحديث النبي ﷺ عندما اشتكت إليه هند
 زوجة أبي سفيان بأن زوجها لا يعطيها ما يكفيها وولدها
 بالمعروف ، فقال لها النبي ﷺ : «خذي ما يكفيك وولديك
 بالمعروف» .

(١) سورة الطلاق : آية ٧ .

٣ — مذهب الحنفية^(١) :

وذهب الحنفية إلى أن النفقة غير مقدرة بمقدار معين ، وأنها مقدرة بما يكفي الزوجة لأن الكفاية تختلف باختلاف الناس واختلاف الأزمنة والأمكنة .

٤ — مذهب الحنابلة :

وذهب الحنابلة إلى أن الأمر في تقدير النفقة للزوجة يرجع إلى اجتهاد الحاكم أو نائبه إن لم يتراضيا على شيء معين ، فيفرض للمرأة قدر كفايتها من الخبز والإدام ، ويفرض للموسر قدر حاجتها ، وللمعسرة تحت المعسر قدر كفايتها ، والمتوسطة تحت المتوسط من أوسطه^(٢) .

وهذا يكون فقهاء الشافعية وحدهم هم الذين قالوا : إن النفقة للزوجة مقدرة بنفسها ولا يرجع في تقديرها لحال المرأة ، وذلك لأن النساء لو فتح لهن الباب للكفاية من غير تقدير لوقع التنازع ويات من الصعب كفاية النساء من المال والإنفاق . ويكون بقية فقهاء المذاهب الثلاثة : الأحناف والمالكية والحنابلة قد ذهبوا إلى أن النفقة غير مقدرة بمقدار معين وإنما تقدر بما يكفي الزوجة ، مع مراعاة حال الزوج واختلاف الأزمنة والأمكنة .

(١) المسوط للسرخسي ، ج ٥ ص ١٨٠ ، ١٨١ .

(٢) كشف القناع على متن الإقناع ، ج ٥ ص ٤٦٠ .

الشرح الكبير للمقدي ، ج ٩ ص ٢٣٣ .

إليها دليل واضح على أن النفقة تقدر بقدر الكفاية .
وقد رد أصحاب هذا الرأي على الشافعية في قولهم : إن
النفقة تقاس على الكفارة في التقدير ، وقالوا : إن هذا لا يصح
لأن الكفارة لا تختلف باليسار والإعسار ولا هي مقدرة
بالكفاية ، وإنما اعتبرها الشرع بها في الجنس دون القدر ولهذا
لا يجب فيها الأدم^(١) .

ومما لا شك فيه أن الأخذ بما ذهب إليه أصحاب المذاهب
الثلاثة هو الأولى والأرجح .

وذلك لقوة الدليل ، ولأنه الأنسب لمصالح الناس والأيسر في
التقدير ، ولأنه الأنسب خصوصاً مع اختلاف الأزمنة والأمكنة
واختلاف حال الناس من عصر إلى عصر ومن مكان إلى
مكان .

ثم إن الأخذ بأن النفقة تقدر بالكفاية ، ليس فيه ضرر
ولا ضرار بأحد الزوجين .

والأخذ بقول النبي ﷺ — هـند : «خذي ما يكفيك
وولديك بالمعروف» إنما أخذ به بعض فقهاء الشافعية ، فقد
قال الأوزاعي : لا أعرف لإمامنا رضي الله عنه سلفاً في التقدير
بالأمداد ، ولولا الأدب لقلت : الصواب أنها بالمعروف تأسيساً
واتباعاً^(٢) .

(١) الهداية شرح بداية المبتدي ، ج ٢ ص ٤٠ .

بداية المجتهد ، ج ٢ ص ٤١ .

(٢) مغني المحتاج ، ج ٣ ص ٤٢٦ .

ومنهم من خص الطعام بأصناف معينة بدون النظر إلى ما يقتات في البلد التي يعيش فيها الزوجان ؛ ونفصل مذاهب الفقهاء على النحو التالي :

١ - مذهب الجمهور : المالكية والحنفية والشافعية :

ذهب الجمهور إلى أن الواجب من الطعام في نفقة الزوجة ، هو غالب قوت البلد الذي يعيش الزوجان فيه ، سواء كان ذلك من الحنطة أو الشعير أو التمر أو غيره ، ويجب كذلك للزوجة ما يلزم الطعام من قوت وإدام ونحو ذلك مما يلزم للحياة العادية ، وأن يكون ذلك من غالب قوت البلد أيضاً .

ولكن الفقهاء اختلفوا فيما ليس قوتاً ، مثل الفاكهة وبعض الخضروات وغير ذلك مما يعد من الكماليات أو ليس ضرورياً للحياة العادية .

قال المالكية : لا يجب على الزوج ما ليس من الطعام الضروري ، مثل الفاكهة وغير ذلك .

وقال الحنفية : إن الواجب على الزوج الطعام الضروري وغيره من الفاكهة والخضروات والمواد الدهنية مما يحتاجه الطعام ولا يستغني عنه الإنسان ، وإن كان غير ضروري للحياة إلا أن الطعام يحتاجه .

واستدل الجمهور على ما ذهبوا إليه ، بقوله تعالى : **﴿وعاشروهن بالمعروف﴾** .

وقول النبي ﷺ لهند : «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» . فالمعروف هنا : هو ما يقتاتاه الناس ويكون في

اعطى الزوج الزوجة بدل الخبز ، حباً أو دقيقاً مثلاً ، جاز بتراضيهما^(١) .

وإنني أرى أن ما ذهب إليه فقهاء الحنابلة من وجوب إعطاء الزوجة الطعام مصنّعاً ، فلا تحتاج الزوجة معه إلى بذل جهد أو تعب في تصنيعه ، هو الأولى بالقبول لأنه يناسب حال الزوجية ، وهو أكثر مراعاة الحال الزوجية فلا يكلفها المشقة والتعب .

ومن ناحية ثانية فإن مذهب الحنابلة قد جمع أيضاً مذهب الجمهور ، عندما أجاز أن يعطي الزوج زوجته الطعام من الحبوب أو غيرها ، بتراضيهما .

ولو أخذنا بما ذهب إليه الجمهور من أن الطعام الواجب في النفقة ، هو من غالب قوت البلد لأدى ذلك إلى مشقة على الزوج والزوجة معاً .

إذ قد يحدث أن يكون الزوج لا يستطيع أن يوفر ما يقتاتة أهل البلد من الحبوب ، فكان فيه المشقة عليه ، وربما كانت الزوجة لا تستطيع الطعام باستمرار من طعام أهل البلد ، فكان التراضي بينهما على طعام يناسبها أو يناسب أحدهما بالتراضي بينهما ، هو الأولى والأنسب لمصلحة الزوجين ؛ والله أعلم .

الكسوة الواجبة للزوجة في النفقة :

اتفق جمهور الفقهاء على وجوب الكسوة ضمن النفقة

(١) المغني والشرح الكبير ، ج ٨ ص ١٩٧ .

ما تحتاجه الزوجة للنعوذ والنوم وما إلى ذلك^(١) .

٤ — وقال الحنابلة : إن الكسوة تجب للزوجة باعتبار كفايتها ، ويرجع تقديرها إلى اجتهد الحاكم على قدر يسر الزوج والزوجة وعسرهما ، وما جرت عادة أمثالهما به^(٢) .

٥ — وقال أهل الظاهر : إن الكسوة تجب على الزوج لزوجته بحسب حال الزوج في يساره وإعساره^(٣) .

هذه هي نظرة الفقهاء عند مراعاة تحديد الكسوة وتقديرها ، ويلاحظ أنهم جميعاً اتفقوا على أنه يجب أن يراعى حال الزوج من اليسار والإعسار وحال الزوجة من الكفاية في محدود ذلك حتى لا يكون هناك ظلم لطرف لحساب الطرف الآخر .

ويلاحظ أيضاً أن أهل الظاهر وحدهم الذين قالوا بوجوب مراعاة حال الزوج فقط ، على اعتبار أن الزوج هو الذي يقدم الكسوة والنفقة للزوجة ، لذا وجب مراعاة حاله هو فقط دون مراعاة حال المرأة .

وإنني أرى أن ما ذهب إليه الجمهور هو الأولى والأرجح حيث إنه يراعى حال الزوج وحال الزوجة بدون هضم أو ظلم لواحد منهم لحساب الآخر ، وهو يتمشى مع الكفاية والمعروف الذي أمر به الرسول ﷺ — عندما قال لهند زوج أبي سفيان : «خذي ما يكفيك أنت وولدك بالمعروف» .

(١) مغني المحتاج ، ج ٢ ص ١٢٩ .

(٢) الشرح الكبير للمقديسي ، ج ٩ ص ٢٣٥ .

(٣) المحلى لابن حزم ، ج ١٠ ص ٨٩ .

• من أجل ذلك فإنه

تكون له في كل وقت من الأوقات

• من أجل ذلك فإنه

تكون له في كل وقت من الأوقات

تكون له في كل وقت من الأوقات

تكون له في كل وقت من الأوقات

• من أجل ذلك فإنه

تكون له في كل وقت من الأوقات

تكون له في كل وقت من الأوقات

• من أجل ذلك فإنه

تكون له في كل وقت من الأوقات

تكون له في كل وقت من الأوقات

تكون له في كل وقت من الأوقات

• من أجل ذلك فإنه

تكون له في كل وقت من الأوقات

تكون له في كل وقت من الأوقات

تكون له في كل وقت من الأوقات

على الزوج أن ينفذ لها ما وعد ، بصرف النظر عن حال المرأة بمكانتها^(١) .

٢ — **وذهب الحنفية والحنابلة** : إلى أنه يجب أن يكون مسكن الزوجة بقدر حال الزوج والزوجة من اليسار والإعسار ، بأن يكثر المسكن خالياً من أهله وأهلها وغيرهم إلا إذا رضيت الزوجة بذلك ، لأنه واجب لها على الدوام ، فهي التي ترضى بالسكنى مع أهله ، أو لا ترضى^(٢) .

٣ — **وذهب الشافعية** : إلى أنه يجب أن يراعى في مسكن الزوجية حال الزوجة بأن يكون المسكن لائقاً بها عادة من سعة أو ضيق ، لأنها لا تملك الانتقال منه ، قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن﴾ بخلاف الطعام والكسوة حيث روعي فيهما حال الزوج^(٣) .

هذه هي مذاهب الفقهاء فيما يجب أن يراعى في مسكن الزوجية وهم جميعاً قد اتفقوا على أنه يجب أن يراعى حال الزوج والزوجة عند إعداد المسكن ، وهذه عدالة اتسمت بها الشريعة الإسلامية في تشريع النفقة وفي غيرها من التشريعات . فمراعاة حال الزوج في المسكن من ناحية العسر واليسر ، أمر حث الشرع عليه ، قال الله تعالى : ﴿لينفق ذو سعة من سعته﴾ ، وقال سبحانه : ﴿أسكنوهن من حيث سكنتم﴾

(١) حاشية الدسوقي : ج ٢ ص ٥١٣ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ج ٣ ص ٥٩٩ .

الشرح الكبير للمقديسي : ج ٩ ص ٢٣٦ .

(٣) مغني المحتاج : ج ٣ ص ٤٣٢ .

خادما لأنه مما تحتاج إليه الزوجة^(١) .

أجرة العلاج و ثمن الأدوية : هل يدخل في النفقة الواجبة للزوجة ؟

الله تعالى أوجب على الزوج أن يتفق على زوجته ، وقد فسر الفقهاء النفقة التي أوجبها الله تعالى بأنها تشتمل على الطعام والكسوة والسكن ، والخادم إن استطاع الزوج ، واحتاجت الزوجة إلى الخادم ، ولكن هل تشتمل النفقة على الدواء والعلاج إن احتاجت الزوجة إلى ذلك ؟ أم أن النفقة تقتصر فقط على ما ورد ذكره ؟

إننا إذا تتبعنا مذاهب الفقهاء في ذلك نجد أنهم لم يوجبوا على الزوج نفقات العلاج والأدوية ، فنجد أن فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية قد صرحوا بعدم وجوب نفقة الأدوية والعلاج للزوجة ضمن النفقة الواجبة للزوجة ، وكذلك لا تجب للزوجة أجرة الطبيب و ثمن الأدوية عند فقهاء الحنابلة .

وهناك سؤال يجب أن يطرح في هذا المقام ، ألا وهو : هل الدواء والعلاج يعد من الحاجات الضرورية لها أم أنه لا يعد من ضروريات الحياة ؟ .

إن تصريح الفقهاء بعدم وجوب أجرة الأدوية والعلاج ضمن النفقة الواجبة للزوجة على زوجها ، إنما جاء لأنهم اعتبروا أن

(١) حاشية ابن عابدين ، ج ٣ ص ٥٨٨ .

مغني المحتاج ، ج ٣ ص ٤٣٧ .

المغني لابن قدامة ، ج ٨ ص ٣٠٠ .

حاشية الدسوقي ، ج ٧ ص ٥١٠ .

الفصل الثالث

الحق الثالث من حقوق الزوجة

العدل

تنقسم حقوق الزوجة إلى قسمين :

١ — حقوق مالية .

٢ — وحقوق غير مالية .

أما الحقوق المالية فتشمل المهر والنفقة .

وأما الحقوق غير المالية فكثيرة : منها العدل ، وثبوت

النسب ، والذمة المالية وغير ذلك .

وقد انتهينا من بيان الحقوق المالية وهي المهر والمنفعة .

وسوف نبحت إن شاء الله الحقوق غير المالية ونبدأ منها

بالعدل .

[illegible]

عند الله ما اتفقت عليه من
وإذا اشترط الزوج على زوجته أثناء العقد أن تسكن معه
الاستماع عن السكن مع اقارب الزوج.

[illegible][illegible]

١ - أهله أو مع أهلها في مسكن مشترك أم لا يجوز له ذللك ؟

حال حاضر ان يكون عليه حال
السكران وقدوة ، ومنه

ان الله عليه السلام يخرج الزوار الى ان يلقى الله تعالى في الجنة وقد اتمى جهنم البقيع

[illegible][illegible]

الواجبة للزوجة على زوجها هو

الثاني من حقوق

: النجدة في البرية والنجدة في البحر

والعدل للزوجتين يعني العدل في تقسيم أيام وجود الزوج عند كل واحدة ، بمعنى أن يعدل فلا يزيد هذه أياما على حساب الزوجة الأخرى .

فما معنى العدل بالنسبة للزوجة الواحدة إذا ؟ لاشك أن للعدل مع وجود الزوجة حالات كثيرة منها :
أنه يجب على الزوج أن يكون أميناً مع زوجته ، فيطعمها مما يأكل ويكسوها بما يليق بها وأن يسكنها بما هو في طاقته .

ومن أسس العدل في المعاملة للزوجة : أن يعاملها بالمعروف ولا يؤذيها في القول ولا في الفعل^(١) .

أنواع العدل :

كما سبق وبيننا فإن الزوج مطالب بالعدل سواء كان له أكثر من امرأة أو كان له امرأة واحدة .
فنجد أن العدل هنا قد تشعب إلى قسمين وإن كانت حقيقته واحدة :

القسم الأول : عدل الزوج الذي له زوجة واحدة :
قلنا : إن هذا يعني أن الزوج يعدل في معاملة زوجته في مأكلها ومشربها وملبسها ومسكنها وحسن معاملتها في القول والفعل .

(١) شرح فتح القدير ، ج ٢ ص ٥١٦ .

حاشية الدسوقي ، ج ٢ ص ٣٤٠

في النفقة والكسوة إذا قام بالواجب لكل واحدة منهن ، كما جاء في قول أحمد في رجل له امرأتان ، له أن يفضل إحداهما على الأخرى في النفقة والشهوات والسكنى إذا كانت الأخرى في كفاية^(١) .

وذهب الحنفية إلى أن الزوج يجب عليه أن يسوي بين زوجاته في المأكل والملبس والسكن ، فإن فضل واحدة على غيرها في شيء كان آثماً .

ومذهب الحنفية هذا مبني على أساس أن النفقة تكون على حساب الزوج وحده ، ولذا وجب عليه العدل والتسوية بين زوجاته^(٢) .

وأما من قال بأن الزوج لا يجب عليه أن يسوي بين زوجاته فذلك مبني على القول بأن النفقة على حسب حالهما معاً ، فلا يجب على الزوج التسوية بينهما إن اختلفت درجاتهن يساراً وإعساراً ، بل له أن يزيد نفقة الموسرة على المعسرة ، وهل العدل بين الزوجات والمساواة بينهما يستلزم أن يسوي الزوج بين زوجاته في الحب والميل القلبي ؟ .

الحق أن ذلك لا يدخل تحت أسس العدل والتسوية الواجبة من الزوج لزوجاته ، لأنه ليس في مقدور الزوج ولا يدخل تحت طاقة البشر ، وإنما هو حالة طبيعية في النفس تنبعث من الإنسان بلا إرادة منه .

(١) المغني لابن قدامة ، ج ٧ ص ٣٠٥ .

(٢) حاشية ابن عابدين ، ج ٢ ص ٢٠٢ .

المدة التي يجب فيها العدل بين الزوجات :

لا يوجد زمن مقدر للمدة التي يجب أن يقيمها الزوج عند كل واحدة من زوجاته ، بل قد تركت الشريعة ذلك لظروف الزوج وتقديره ، فهو الذي يقدر المدة ، إن شاء جعلها يوماً فيوماً فذلك أقل القسم ، وإن شاء جعلها يومين أو ثلاثة ، ولكن الأولى ألا تزيد المدة عن سبعة أيام حتى لا تطول الوحشة على زوجاته .

ولكن عندما يريد الزوج أن يبدأ القسم هل تعيين الزوجة التي يبدأ بها راجع إلى اختيار الزوج ؟ أم أن ذلك لا يجوز إلا بالقرعة بين الزوجات ؟

قال فقهاء الحنفية : إذا عين الزوج مدة القسم بين زوجاته كان له أن يبدأ بمن شاء^(١) .

وقال المالكية والشافعية والحنابلة : إنه لا يجوز للزوج إذا كان عنده نسوة أن يتبدىء بواحدة منهن إلا بقرعة ، وذلك لأن البداءة بها تفضيل لها مع أن التسوية بينهن واجبة ، وهن متساويات في الحق^(٢) .

(١) شرح بداية المبتدئ ، ج ١ ص ٢٢٢ .

(٢) تكملة المجموع ، ج ١٦ ص ٤٣٢ .

مغني المحتاج ، ج ٣ ص ٢٥٥ .

حاشية الدسوقي ، ج ٢ ص ٣٤١ .

المغني لابن قدامة ، ج ٧ ص ٣٠١ .

جديدة وعنده زوجات أخريات .

ذهب الجمهور : وهم المالكية والشافعية والحنابلة وأهل الظاهر إلى أن الزوج إذا تزوج زوجة جديدة ، وعنده زوجات أخريات خصها بسبعة أيام بلا قضاء إن كانت بكرًا ، وإن كانت ثيبًا خيرها أن يخصها بثلاثة أيام ، وبين أن يقدم لها سبعة أيام ويقضيها في حق الباقيات ، ولعل السر في ذلك أن البكر حياؤها أكثر فاحتاجت إلى أن يقسم لها سبعة أيام لها ولا قضاء عليه لزوجته القديمة .

ودليل الجمهور على ذلك هو ما روى عن أنس رضي الله عنه ، أنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

«**للبكر سبعة أيام والثيب ثلاثة أيام ثم يعود إلى نسائه**»^(١) . رواه مسلم

وعن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ لما تزوجها قام عندها ثلاثة أيام وقال : «**إنه ليس بك هوان على أهلك فإن شئت سبعت لك وإن سبعت لك سبعت لنسائي**» رواه أحمد ومسلم وأبو داود .

وفي رواية لمسلم : «**وإن شئت ثلثت ثم درت قالت : ثلث**» وهذا لأن الثيب تستطيع أن تتحمل سرعة فراق الزوج لها ، لأنها خبرت الزواج من قبل .
وأما البكر الجديدة فقد تنفر وتستوحش أول الأمر ، فلذا

(١) سنن أبي داود ج ١ ص ٤٩٠ .

نيل الأوطار : ج ٦ ص ٢٤١ .

يريد السفر إلى جهة من الجهات له أن يختار من زوجاته الزوجة التي يريدتها هو ، بمعنى أن الحنفية يعطون الزوج الحق في أن يختار من يشاء من زوجاته بدون نظر أو اعتبار إلى من يختار . وعلل الحنفية ذلك بأن الزوج هو الذي يقدر مشقة السفر التي تحتاج إلى الجهد والتعب وقوة التحمل ، وبالتالي هو الذي يعرف من يصلح من زوجاته ومن لا يصلح منهن ، وربما كان الزوج أعلم بمن تستطيع مساعدته في غربته من زوجاته ، أو كان أخذ بعضهن فيه من الفتنة ما يضره إن أخذها في سفره ، ويرى الحنفية أن الزوج إن سافر بإحدى زوجاته لا تحتسب مدة سفرها من أيام دورها ، لأن مدة السفر لا تدخل تحت القسم الواجب ، ولأن للزوج أن يسافر وحده بدون زوجاته .

هذا هو الحكم عند الحنفية وإن كان الأفضل عندهم أن يقرع من يريد السفر من نسائه ، فيسافر بمن تخرج لها القرعة اقتداء بعمل النبي ﷺ في ذلك ، ولكن القرعة بين الزوجات في هذا الأمر غير واجبة على الزوج^(١) .

٢ — مذهب الشافعية والحنابلة : وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يجب على الزوج الذي يريد أن يسافر وعنده أكثر من زوجة أن يقرع بين زوجاته ، فمتى خرجت قرعتها سافر بها ، أو أن يرضي جميع الزوجات عن الزوجة المسافرة بدون قرعة

(١) بدائع الصائغ للكاساني : ح ٢ ص ٣٣٢ .

١٣١ ص ٤ ج ١ في قوله تعالى (و)

١٣١ ص ٤ ج ١ في قوله تعالى (و)

١٣٣ ص ١ ج ١ في قوله تعالى (و)

١٣٨ ص ١ ج ١ في قوله تعالى (و)

١٣٩ ص ١ ج ١ في قوله تعالى (و)

(١) عندنا

يستفتيها يوم هو الذي تبلغ الأسمان من دونه وأما من قبله فاستفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما من بعده فاستفتوا من بعده رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما من بعده فاستفتوا من بعده رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما من بعده فاستفتوا من بعده رسول الله صلى الله عليه وسلم

(٢) «فأما من بعده»

يستفتيها يوم هو الذي تبلغ الأسمان من دونه وأما من قبله فاستفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما من بعده فاستفتوا من بعده رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما من بعده فاستفتوا من بعده رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما من بعده فاستفتوا من بعده رسول الله صلى الله عليه وسلم

يستفتيها يوم هو الذي تبلغ الأسمان من دونه وأما من قبله فاستفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما من بعده فاستفتوا من بعده رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما من بعده فاستفتوا من بعده رسول الله صلى الله عليه وسلم

يستفتيها يوم هو الذي تبلغ الأسمان من دونه وأما من قبله فاستفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما من بعده فاستفتوا من بعده رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما من بعده فاستفتوا من بعده رسول الله صلى الله عليه وسلم

يستفتيها يوم هو الذي تبلغ الأسمان من دونه وأما من قبله فاستفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما من بعده فاستفتوا من بعده رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما من بعده فاستفتوا من بعده رسول الله صلى الله عليه وسلم

ورد الحنفية على الشافعية والحنابلة في قولهم بوجوب
القرعة بين الزوجات عند سفر الزوج ، أو أن يرضي الزوجات
بدون قرعة فقالوا :

إنَّ الزوج لا يجب عليه أن يصطحب أحداً من نسائه معه
في سفره ، وعلى ذلك فلا يجب عليه أن يقرع بينهن .
وأجاب الحنفية عن حديث عائشة رضي الله عنها : بأنه
محمول على الندب تطييباً لقلوب نسائه ، لا لوجوب ذلك على
الزوج .

ولأن مطلق فعله ﷺ لا يقتضي الوجوب إذ أنه عليه الصلاة
والسلام ما كان يجب عليه القسم ، لا في السفر ولا في
الحضر .

وإني أرى أن ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة في هذه
المسألة هو الأولى بالقبول لأنه أقرب إلى عدالة الإسلام ولأنه
يحمل العدل والرحمة للزوجة خصوصاً عند سفر الزوج وغيبته
عنها ، فلا تشعر بجور أو تميز ، خصوصاً وأن القرعة أو رضا
الزوجات أمر سنه رسول الله ﷺ وشرعه وهو لا يكلف الزوج
شيئاً بل سوف تستفيد منه الزوجات جميعاً ، ويستفيد منه
الزوج أيضاً ؛ والله أعلم .

القاضي ما تدعيه الزوجة أنه القاضي بالقبول أو عذره بما يراه حتى يعدل في قسمته^(١) .

ويقول الحنفية : إنه لا حق للزوجة في طلب التفريق لعدم عدل الزوج في القسم ، ولو طلبت الزوجة ذلك فلا يجيبها القاضي .

وذهب الحنابلة إلى القول بمثل ما قال به الحنفية إلا أن الحنابلة تفرعوا بتلك المسألة واتجهوا بها اتجاه مخالفها للحنفية .

فقالوا : إذا تضررت الزوجة فإن القاضي يؤجل لها أربعة أشهر ، فإن دخل بها وعدل الزوج ، وإلا فرق بينهما .

فجعل الحنابلة الزوجة في هذه المسألة كالزوج المولى من زوجته وقاسوا الضرر الذي يقع على الزوجة بالضرر الذي يحدث للزوجة إذا آلى الزوج منها .

فمشاركة الحنابلة للحنفية إنما كانت في عدم تضرر الزوجة ، أما إذا تضررت فإنها تطلب التفريق كالتي آلى منها زوجها^(٢) .

وذهب الشافعية إلى أن القسم غير واجب على الزوج وغير لازم عليه ، فيجوز له تركه إن شاء ولا يعدل فيه ، وليس لزوجاته مطالبته لأن هذه أمور ترجع إلى الطبع ؛ وقد يستغني عنه الزوج .

(١) حاشية ابن عابدين : ج ٣ ص ٢٠٥ .

(٢) المغني لابن قدامة : ج ٧ ص ٢٠٤ .

الباب الثاني

حقوق الزوج

حقوق الزوج

القسم الثاني من الحقوق هو حقوق الزوج على زوجته ، وقد سبق وبيننا القسم الأول من الحقوق ، وهو حقوق الزوجة على زوجها .

وتقديم حقوق الزوجة جاء أولاً لأن الرجل هو المطلب بالبذل والعطاء ، فهذه وظيفته ومكانته ، والرجل مطالب بأن يبني بيته أولاً ، ولا يكون ذلك إلا بالزواج والبذل للزوجة من جميع جوانب البذل .

عندما يعقد عليها : يقدم لها المهر ، كدليل على تقديره لها ومدى ماها عنده من مكانة جعلته يبذل لها أعز ما يملك وهو المال .

ثم بعد بناء الزوج بزوجته تكون الزوجة في بيت الزوجية ، وهنا فإن الزوج مطالب بالإتفاق على زوجته ، حقاً واجباً لها كفلته الشريعة الإسلامية .

ولذا كان من الطبيعي أن تقدم أولاً حقوق الزوجة على زوجها باعتبار أن ذلك يمثل البداية الطبيعية لترتيب وجود تلك الحقوق .

وهناك من الأسباب الأخرى ما يدعو إلى تقديم حقوق الزوجة ، ألا وهو أن الزوجة أحق بالتقديم لأن الزوج يقدم لها كل شيء ، فالرجل دائماً هو الذي يعطي .

تلك لمحة سريعة ، قصدت بها أن أبين سبب تقديم

منه إذا فوجئنا بالأمير أجمع أن لا يخرج ، ولا يخرج ،
 من غير أن يخرج إذا فوجئنا بالأمير أجمع ، ونسب

الأمير أجمع إلى الله تعالى .

فإذا فوجئنا بالأمير أجمع ، فليس له أن يخرج ، ولا يخرج ،
 من غير أن يخرج إذا فوجئنا بالأمير أجمع ، ونسب

الأمير أجمع إلى الله تعالى . : أن يخرج إذا فوجئنا بالأمير أجمع ،
 ونسب

الأمير أجمع إلى الله تعالى . : أن يخرج إذا فوجئنا بالأمير أجمع ،
 ونسب

الأمير أجمع إلى الله تعالى . : أن يخرج إذا فوجئنا بالأمير أجمع ،
 ونسب

الأمير أجمع إلى الله تعالى . : أن يخرج إذا فوجئنا بالأمير أجمع ،

الأمير أجمع إلى الله تعالى . : أن يخرج إذا فوجئنا بالأمير أجمع ،

الأمير أجمع إلى الله تعالى . : أن يخرج إذا فوجئنا بالأمير أجمع ،
 ونسب

الأمير أجمع إلى الله تعالى . : أن يخرج إذا فوجئنا بالأمير أجمع ،
 ونسب

الأمير أجمع إلى الله تعالى . : أن يخرج إذا فوجئنا بالأمير أجمع ،

من أناب إلى ... ﴿١﴾ الآية .
ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها
وماله ولأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .
فلا تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق
الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت
الزوجية .
وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت
الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح
للبيت بحكم اختلافه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك
أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .
تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً
على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وهن مثل الذي
عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة ..﴾ الآية .
ويقول سبحانه : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله
بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ...﴾ الآية .
ويقول الرسول ﷺ — : «لو أمرت أحداً أن يسجد
لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها»
رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .
والمرأة المستقيمة هي التي تصون نفسها وتصون بيتها

(١) سورة لقمان : آية ١٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٣) سورة النساء آية ٣٤ .

. لم أعلم بالله والعرف بالمرور ، أو بغيرها بالمرور .
 عليه ما عرف الروح يؤدي بحيث ، المحرور . من ما عرف الروح
 صفة المسألة تلك في أيضاً في المسألة . وفي
 . والسكن من أهم مقاصد الروح .
 وهو أيضاً يؤدي إلى عدم تعطيل مقاصد الروح ، فالمشيرة
 نفسها .
 حيث أنه يصون كرامة المرأة وحققها في أن تدفع الضرر عن
 النساء .
 على الروح الروح . ومصلحة الروح على
 الأول المسألة هو المسألة في هذه المسألة إلى ما ذهب إلى أني وأبني
 من باب طلب الروح به حتى التفرق .
 غير أن على الروح أنه تركه فلا يعد ذلك
 القسم . القسم من أساس على هذا منهم قد بنوا المشافعية
 الروح التفرق عند عدم على الروح في القسم من روحه .
 يطلب أن عدم لا يجوز المشافعية أن القسم من ذلك من ذلك
 . التفرق .
 واجب على الروح ، ولأن ترك الروح التي يؤدي إلى
 التي لأن ذلك من المشيرة بالمرور ، ويخصم الروح التي
 من وقبول المشافعية : ولكن المستحب عدم تعطيل الروح التي من

وفي المقابل لذلك ، فإن من أكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها بنعمة الله سبحانه وإنكارها لما يقدمه لها زوجها من مودة ورعاية شملت كل شيء في حياتها ، وإن حدث بينهما شيء قليل ، سرعان ما تتنكر المرأة لكل ما قدمه الزوج في زمن أو في عمر مديد ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ — قال : «اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء ، يكفرن العشير ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ، ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط» رواه البخاري .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ — قال : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تحيى فبات غضبان ، لعنتها الملائكة حتى تصبح» رواه البخاري ومسلم . هذا وسوف نقتصر في بحثنا على أهم حقوق الزوج على زوجته وهي :

- ١ — حق الزوج في الاحتباس والطاعة .
- ٢ — حق الزوج في التمكين والقرار في البيت .
- ٣ — ولاية التأديب .

وأما حق الطاعة :

فيقصد بالطاعة : أن تطيع الزوجة زوجها في كل ما هو من آثار الزواج وما يكون حكما من أحكامه .

إن الله تعالى قد فرض للرجل على زوجته حقوقا مقابل وفائه بحقها ، ومن أولى هذه الحقوق حق الطاعة ، والطاعة من الأمور الضرورية التي تستقيم بها الحياة الزوجية .

فإذا كانت الأمة لا ينتظم أمرها إلا باجتماعها تحت كلمة من يرأسها ، يرجعون إليه عند الخلاف فيجمع شتاتها ويوحد كلمتها ويوجهها إلى غايتها ، فالأسرة هي الجماعة الأولى التي تتألف منها الأمة ، إذا صلحت صلحت الأمة .

والزواج هو دعامة الأسرة فهو يربط برباط متين بين الزوجين . والزواج ما هو إلا شركة ولابد فيها من صاحب كلمة ليتمكن من إدارة مصالحها وذلك كله يتمثل في طاعة الزوجة لزوجها لما للزوج من حق القوامة قال الله تعالى : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم﴾^(١) .

فنجد أن هذه الآية تشير إلى أمرين تحملهما طبيعة الرجل ، الأول : القيام بمشاق الأمور ، والثاني : الإنفاق بما يحتاج إليه بيت الزوجية .

والتفضيل الذي ورد في الآية في قوله تعالى : ﴿بما فضل

(١) سورة النساء : آية ٣٤ .

والقانتات : هن الطائعات الحافظات للغيب ، أى : اللاتي يحفظن غيبة أزواجهن فلا يخنه في نفس أو مال ، ومن عظم قدر الطاعة — طاعة المرأة لزوجها — أن قرن الإسلام طاعة الزوجة بإقامة الفرائض وطاعة الله ، فعن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال : «إذا صلت المرأة خمسها وصامت شهرها وحفظت فرجها وأطاعت زوجها قيل لها : ادخلي الجنة من أي أبواب الجنة شئت» رواه أحمد والطبراني .

وبقدر ما تثاب المرأة على طاعة زوجها بقدر ما أعد الله لها من الأجر العظيم عنده ، فقد أوعد الله سبحانه العاصية لزوجها التي لا تطيعه فيما هو طاعة الله بالعذاب الشديد .

ف نجد أن أكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها إحسانه إليها ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : «اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن العشير ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط» رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تحب فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح»^(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم . ولم يترك الشرع حق الطاعة بدون تقييد ، بل جعله حقاً

(١) سنن أبي داود ، ج ١ ص ٤٩٤ .

وإذا كان الله تعالى قد أمر الزوجة بأن تطيع زوجها وجعل الطاعة حقاً للزوج على زوجته فإنه تعالى قد قيد ذلك بعدة أمور :

أولاً : أن تكون الطاعة في شؤون الزوجية ، فلو أن الزوج أمر زوجته في شيء يخصها كتصرف في مالها مثلاً بغير رضاها فلا يجب عليها أن تمتثل .

ثانياً : أن يكون الأمر الذي أمر الزوج به زوجته موافقاً لأوامر الشريعة ، فلو أمرها بما يخالف طاعة الله لم يجب عليها الامتثال فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، وطاعة الزوجة لزوجها ليست من الأمور الشخصية بل هي خاضعة للقواعد والنظم التي بموجبها تم عقد الزواج .

ثالثاً : أن الطاعة تجب للزوج إذا قام الزوج بما وجب عليه من الحقوق للزوجة ، بمعنى أن يكون قد سلمها مهرها أو سلمها ما اتفق عليه منه ، عند ذلك يكون له عليها حق الدخول في طاعته والانتقال إلى بيته مادام قد هباً لها المسكن الشرعي .

حق الطاعة وعلاقته بسفر الزوجة مع زوجها :

هذه مسألة تتفرع عن موضوع حق الطاعة للزوج على زوجته .

فهل من حق الزوج أن ينتقل بزوجته متى شاء وأين شاء ؟ قال الله تعالى : ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ

١٨٣٠ م ٢٥ ، (١) : ١٨٣٠

(١) : ١٨٣٠

١٨٣٠ م ٢٥ ، (١) : ١٨٣٠
١٨٣٠ م ٢٥ ، (١) : ١٨٣٠

١٨٣٠ م ٢٥ ، (١) : ١٨٣٠

١٨٣٠ م ٢٥ ، (١) : ١٨٣٠

١٨٣٠ م ٢٥ ، (١) : ١٨٣٠

١٨٣٠ م ٢٥ ، (١) : ١٨٣٠

١٨٣٠ م ٢٥ ، (١) : ١٨٣٠

١٨٣٠ م ٢٥ ، (١) : ١٨٣٠

١٨٣٠ م ٢٥ ، (١) : ١٨٣٠

١٨٣٠ م ٢٥ ، (١) : ١٨٣٠

١٨٣٠ م ٢٥ ، (١) : ١٨٣٠

١٨٣٠ م ٢٥ ، (١) : ١٨٣٠

١٨٣٠ م ٢٥ ، (١) : ١٨٣٠

١٨٣٠ م ٢٥ ، (١) : ١٨٣٠

١٨٣٠ م ٢٥ ، (١) : ١٨٣٠

١٨٣٠ م ٢٥ ، (١) : ١٨٣٠

١٨٣٠ م ٢٥ ، (١) : ١٨٣٠

١٨٣٠ م ٢٥ ، (١) : ١٨٣٠

يراعيا عند الانتقال بزوجه فقال سبحانه : ﴿ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن﴾ .

ف نجد أن الآية قد نهت عن الضرر عند الانتقال أو غيره .
والنهي عن المضارة يقتضي ألا يكون القصد من الانتقال هو الإضرار بالزوجة والتضييق عليها بل يجب أن يكون القصد هو الانتقال لأجل العيش كما تقتضيه مصلحة الزوجين ، فإن كان القصد من الانتقال هو المضارة والتضييق عليها حتى تهيه شيئاً من المهر أو تترك له شيئاً من النفقة مثلاً أو لا يكون الزوج مأموناً عليها فعند ذلك يكون لها الحق في الامتناع عن الانتقال معه ويحكم لها القاضي بعدم استجابتها له .

والنهي عن المضارة أيضاً يقتضي أن يكون طريق الانتقال آمناً وليس فيه مشقة عليها ، فإن خافت الزوجة من عدو في الطريق أو خافت المشقة فلها أن تمتنع لأن ذلك من باب الإضرار بها .

ف نجد هنا أن المشرع الحكيم كما أوجب للزوج حق طاعة زوجته له في الانتقال معه فقد أوجب عليه ألا يكون في ذلك إضرار بها من أى نوع أو بأى سبب جرى العرف على الضرر به أو أحست المرأة أنها سوف تضار به ؛ والله أعلم .

...

...
...
...

...
...
...
...

...
...
...
...

...
...
...
...
...

...
...
...
...
...

فإذا لم يكن المسكن لائقاً بالزوجة أو لا يمكنها فيه استيفاء الحقوق الزوجية المقصودة من الزواج ، كأن يكون بالمسكن معها آخرون ، يمنعها وجودهم معها من المعاشرة الزوجية أو يلحقها بذلك ضرر إلى آخر ذلك فلا تلزم الزوجة بالقرار في البيت لأن البيت غير لائق بها ولا للحياة الزوجية .
وقرار المرأة في بيت زوجها إنما هو أمر تقتضيه طبيعة المرأة ، فالمرأة بحسب وظيفتها في البيت معدة للقيام بالشؤون المنزلية ورعاية أطفالها والقرار في البيت ، والرجل تقتضي طبيعته أن يسعى على الرزق وأن يجد ويعمل خارج المنزل .

ولذلك فإن نفقة الزوجة إنما وجبت على الزوج مسaire لهذه الطبيعة وتلك الفطرة ، ومادام عقد الزواج اتفاقاً على قيام كل من الزوجين بمطالب الزواج لزم أن يكون اتفاقاً أيضاً على قرار المرأة في البيت والقيام بشؤونه ورعاية مصالحه .

والقرار في البيت يقتضي ألا تخرج من البيت إلا بإذن زوجها أو بمسوغ شرعي ، وليس القرار في البيت بذلك حقاً لله تعالى بل هو حق للزوج ، فإن شاء لم يأذن للزوجة في الخروج وإن شاء أذن فقد تنازل عن حقه .

وقرار المرأة في البيت لا يمنعها من إعطائها الحق في زيارة والديها مرة كل أسبوع إن أرادت إلا إذا كان أحدهما مريضاً فهنا يجب عليها شرعاً خدمته ولو لم يأذن لها الزوج ، وذلك إذا لم يتوافر لخدمته غيرها وهذا عذر يبيح للزوجة الخروج من بيت الزوجية بدون أن يأذن لها الزوج استجابة لحكم الشرع

زوجها إلا بإذنه ، وذلك باستثناء والديها ومحارمها ولا تدخل
إلا من يرضى عنه زوجها ولا تفعل الزوجة شيئاً من شأنه أن
يبعث الريبة في قلب زوجها من جهتها ، وقد أشار النبي
— ﷺ — إلى ذلك في حجة الوداع عندما قال : «ألا إن
لكم على نساءكم حقاً ولنساءكم عليكم حقاً فحقوقكم عليهن
ألا يوطئن فراشكم من تكرهونه ولا يأذن في بيوتكم من
تكرهونه ، ألا وحققهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن
وطعامهن»^(١) رواه ابن ماجه والترمذي .

القرار في البيت وعلاقته

بخدمة المرأة في بيتها :

هل قرار المرأة في البيت يعني أن المرأة مطالبة بالقيام
بجميع الأعمال المنزلية من خدمة زوجها وعجن وطبخ وغسل
وما إلى ذلك ؟ لقد اختلف الفقهاء في تلك المسألة .

قال بعضهم : إن ذلك من واجبات الزوجة نحو زوجها
فعليها أن تقوم بكل شؤون المنزل الداخلية ، وقالوا : إن
الواجبات بين الزوجين في تلك المسألة مقسمة ، فالرجل عليه
واجب والمرأة عليها واجب ، قال الله تعالى : ﴿ولهن مثل
الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة﴾ . فالآية هنا
تعطي المرأة من الحقوق مثل ما للرجل عليها فكلما طولبت
المرأة بشيء طولب الرجل بمثله .

(١) نيل الأوطار ، ج ٦ ص ٢٣٧ .

العمل في بيتها ولم يأمر النبي ﷺ علياً أن يحضر لها خادماً ، بل إنه أقر أن خدمة البيت عليها .

وقال جمهور الفقهاء — وهم المالكية والحنفية والشافعية والحنابلة — ومعهم أهل الظاهر : إن خدمة المرأة وقيامها بجميع أعمال المنزل ليس من الواجب عليها . وعللوا ذلك بأن المعقود عليه من جهة المرأة إنما يتضمن الاستمتاع ولا يتضمن الاستخدام .

وقالوا : إن أساس عقد الزواج هو الاستمتاع المادي والروحي معاً ، وليس الاستخدام وبذل المنافع ، وعلى الزوج أن يقوم بإعداد ما يحتاج المنزل ، والزوجة تتولى الإشراف والترتيب والتدبير ، ثم قالوا : إن قامت الزوجة بالمساعدة في أعمال المنزل والقيام على ما يحتاجه فإنما ذلك من باب تعاون الزوجين ومكارم الأخلاق بينهما وما جرت به العادة في ذلك وليس من باب الواجب .

ورد أصحاب هذا المذهب على من قالوا بوجوب قيام الزوجة بجميع أعمال البيت ، بأن ما قسم به النبي — ﷺ — بين علي وفاطمة إنما كان من باب الندب وعلى ما تجري به العادة ، وليس من باب الوجوب .

الترجيح :

والحق أن الزوجة إذا كانت تستطيع القيام بخدمة البيت بمعنى أنها ليست مريضة أو بها علة فإن خدمة بيتها أمر واجب

أن تمتنع .

فالحياة الزوجية يجب أن تقوم على التعاون المخلص بين الزوج وزوجته خصوصاً وأن الزوجة لم يأمرها الشارع بما تعجز عن عمله بل ترك ذلك إلى استطاعتها وإلى تعاونها مع زوجها على إقامة صرح الحياة على تقوى من الله ؛ والله أعلم .

أزواجهن في الخلوة من حديث أو من نجوى ، الملتزمات لحدود الله تعالى التي تكفل صيانة الرباط المقدس الذي يربط بين الزوجين ، وهن أشد إخلاصاً لأزواجهن في السر والعلانية .
وأما القسم الثاني : وهن الناشزات ، وهن الخارجات عن طاعة أزواجهن ، فهذه المرأة الناشز أعطى الله زوجها ولاية تأديبها ومقاومة هذا التشوز ، لأنه إن ترك فسوف يدمر الحياة الزوجية ويحولها إلى حياة لا تطاق ، والنشوز مصدر نشز ، وبابه قعد وضرب ، ونشزت المرأة من زوجها : امتنعت عليه ، ونشز الرجل من امرأته : تركها وجفاها .. قال الله تعالى :
﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً﴾ .. الآية
وأصل النشز : الارتفاع ، يقال نشز من مكانه ، أى : ارتفع ، فنشوز المرأة : عصيانها لزوجها ، وترفعها عليه ، وعدم طاعته .

ولقد شرع الله سبحانه تأديب المرأة عند نشوزها . فقال تعالى : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ، فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله ، واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً﴾^(١) .. الآية .
وقد أجمع الفقهاء على أن هذه الآية تبيح للرجل أن يؤدب

(١) سورة النساء : آية ٣٤ .

بالوسائل التي شرعها الله سبحانه .

ثانياً : وسائل التأديب :

١ — الوسيلة الأولى : الموعظة ، وهي تذكير الزوجة بربها والخوف منه ، وأن معصية الزوج تجلب على المرأة غضب ربها ، حيث يقول الرسول ﷺ : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تحيى فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح» رواه البخاري ومسلم ، وغير ذلك مما ورد في تذكير الزوجة ، ويجب على الزوج أيضاً أن ينبه الزوجة للواجب عليها من الطاعة وما لزوجها عليها من حق ولفت نظرها إلى ما يلحقها من الإثم والعقاب عند الله بالمخالفة والعصيان لزوجها .

ويجب على الزوج كذلك أن يذكر الزوجة بأن النشوز مسقط للنفقة .

٢ — الوسيلة الثانية : الهجر في المضجع :

فإذا وعظ الزوج زوجته ولم ترجع عن النشوز بالوعظ انتقل إلى الهجر ، والهجر في المضجع هو المقصود بقوله تعالى ﴿واهجروهن في المضاجع﴾ ومعناه : هجر فراش الزوجة والبعد عنها ، حتى تترك النشوز وقد فسر الفقهاء الهجر بتفسيرات كثيرة :

منها : أن يترك الزوج فراش الزوجة وألا يضاجعها .

المرأة وعادت وتركت النشوز وإلا فهناك عند الشقاق كما أمر الله سبحانه ، أن نبعث حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريد إصلاحاً يوفق الله بينهما ويشترط في الضرب ، كما قال الشافعي رضي الله عنه : ألا يكون مبرحاً ولا مدمناً ، ولا يبلغ به حداً ، ويتقي الوجه ، فالضرب المبرح : هو الفادح الذي يخشى تلف النفس منه أو تلف عضو أو تشويهه ، فهذا لا يجوز في ضرب التأديب «وأما الضرب المدمي : فهو الذي يخرج فيخرج الدم » .

وأما الضرب المدمن : فهو أن يوالي الزوج الضرب على موضع واحد ، فهذا لا يجوز ، حتى لا يتلف هذا الموضع ، ولأن الضرب يقصد منه التأديب وليس الإيتلاف والإيلام . فيجب أن يتقي الوجه لأنه موضع المحاسن ، ويتقي كذلك المواضع المخوفة التي تتأثر بسرعة في جسم الإنسان . ولا يجوز أن يبلغ بالضرب مقدار أدنى الحدود ، وهو أربعين جلدة .

والعلاج بالضرب لا يلجأ إليه الإنسان إلا عندما تضيق به الحيل ، وهو علاج للزوجات الشرسات اللاتي لا تجدي فيهن موعظة ، ولا يصلح مثلهن إلا الضرب .

والمراد بالضرب هنا ليس هو الانتقام ، إنما هو الضرب الرحيم الرفيق ، لأن المقصود به كما سبق هو التأديب وليس الإيتلاف أو الانتقام .

ولكن إذا اكتفى الزوج بالتهديد ونحوه كان أفضل ، لأنه كلما أمكن الوصول إلى الفرض بالإيهاام ، كان أفضل ولا يصل

على النشوز ﴿١﴾ .. أ هـ .

هل ترك الزوجة للصلاة من النشوز ؟

هذه مسألة تتصل اتصالاً مباشراً بموضوع النشوز ،
ألا وهي : هل ترك الزوجة للصلاة يعتبر نشوزاً ؟
إن المحافظة على فرائض الصلاة من أولى مهمات الراعي
في البيت حيث يقول الرسول ﷺ : «كلكم راع وكل راع
مسئول عن رعيته» .. إلى أن قال : «والرجل في بيته راع
ومسئول عن رعيته» فكما أن الرجل مسئول عن خروج المرأة
وعن سفرها وعن طاعتها له ، فأولى به أن يكون مسئولاً عن
أدائها لفريضة الصلاة ، حتى يبارك الله لها وحتى تكون قدوة
لأبنائها فيتعودون الصلاة منذ نعومة أظفارهم .

وهل يدخل ترك الصلاة ضمن ولاية التأديب للزوجة ؟ .. نعم
للزوج أن يضرب زوجته على ترك الصلاة وأن يتدرج معها في
ذلك تدرجه في إصلاحها عند النشوز ، بل إن نشوزها عن
عبادة الله أولى ، فكيف يحق للزوج أن يصلح زوجته في شؤونه
الخاصة ومطالب فراشه ، ويتركها ناشزاً مع الله تعالى ، إنها
معادلة لا تستقيم فيجب على الزوج إن رأى زوجته لا تصلي
أو لا تصوم بغير عذر ، أن يعظها بالحسنى وعظاً رقيقاً نافعاً
بدون تشدد أو تعنت ، وليكن مرشدك في ذلك قول الله

(١) تكملة المجموع شرح المهذب ، ج ١٦ ص ٤٤٨ .

نشوز الرجل وأحكامه :

من المسائل التي تتصل بموضوع النشوز ، مسألة نشوز الرجل عن زوجته .

ونشوز الرجل هنا هو إعراض الزوج عن زوجته وإطهاره الخشونة في معاملتها بعد أن كان رقيقاً حسناً في المعاملة .
ويأتي إعراض الزوج عن الزوجة بسبب كبر سنها أو أنها أصبحت لا تلبي حاجاته المختلفة وعلى رأسها مطالب الفراش .

وأصل هذه المسألة : قول الله تعالى : ﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير﴾ .. الآية (١) .

وقد أخرج أحمد والبخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : هي المرأة تكون عند الرجل لا يستكثر منها فيريد طلاقها ويتزوج غيرها ، تقول له : أمسكني ولا تطلقني ثم تزوج غيري وأنت في حل من النفقة على والقسم لي ، فذلك قوله تعالى : ﴿فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير﴾ .. وفي رواية قالت : هو الرجل يرى من امرأته ما لا يعجبه كثيراً أو غيره فيريد فراقها فتقول : أمسكني واقسم لي ما شئت ، قالت : فلا بأس إذا تراضيا . رواه البخاري ومسلم .

(١) سورة النساء : آية ١٢٨ .

ما هي فيه من نعمة وعيش ربما لا تستطيع أن تجد مثله ، وربما لامت نفسها فيما بعد ، أعدت الشريعة نظاماً محكماً ، يبدأ بالوعظ والتوجيه من الزوج والتذكير بفضل الله وحقوق الزوج ، ثم إذا لم يفد ذلك انتقل الزوج إلى أسلوب أشد في التذكير وهو أسلوب يشق كثيراً على المرأة العاقلة أن تتحمله وهو الهجر في المضجع ، وهذا بيان للمرأة بأن ما هي فيه من فتنه وزينة لا يؤثر في الرجل ولا يهمه .

فإذا لم ترجع المرأة بعد ذلك ، فقد أباح الله للزوج أن يستخدم أسلوباً أشد ألا وهو الضرب غير المبرح ، وذلك لكي ترجع الزوجة وتحافظ على كيانها وبيتها .

وإن حدث النشوز والنفور من الرجل هذه المرة ، فإن الله لم يترك الحق ليضيع ، فأعطى المرأة الحق وخيرها ، إن كانت تتضرر ولا تستطيع أن تتحمل هذا الصدود من زوجها فقد أعطاها الله حق طلب التطليق فإمشاك بمعروف أو تسريح بإحسان ..

وإذا كانت المرأة بحيث أصبحت لا تلبى حاجة زوجها لضعف أو كبر سن وأصبحت بالتالي تزهد الرجال ، ولا ترغب في الفراش ، وتريد أن تبقى مع زوجها تشریفاً أو إبقاء على العشرة التي كانت بينهما وتتنازل نظير ذلك عن حقها في المبيت أو غيره ، أو بدون تنازل فتبقى ولها كل حقها فإن ذلك لها ولزوجها ، وهذه عدالة ورعاية لحقوق الزوجين معاً ؛ والله أعلم .

- ٥٣٨هـ ، طبعة مصطفى الباني الحلبي ١٩٧٢ م .
٨ — تفسير القرآن الكريم «تفسير المنار» : محمد رشيد رضا ،
المتوفي ١٣٥٤هـ ، مطبعة المنار سنة ١٣٢٤هـ .

ثانياً : الحديث النبوي الشريف

- ١ — فتح الباري ، بشرح صحيح البخاري : للحافظ
شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر
العسقلاني ، المتوفي ٨٥٢ .
٢ — صحيح مسلم بشرح النووي : للإمام الحافظ الأؤحد
القدوة ، شيخ الإسلام علم الأولياء ، محيي الدين أبو زكريا
يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحواري الشافعي صاحب
التصانيف النافعة ، المتوفي ٦٧٠هـ ، المطبعة المصرية
ومكتبتها ١٩٨٠ م .
٣ — اختلاف الحديث بهامش كتاب الأم ، للإمام أبي
عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، المتوفي ٢٠٤هـ ، رواية
الربيع بن سليمان المرضي عنه ، المطبعة الكبرى الأميرية
١٣٢٤هـ .
٤ — إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري : لأحمد
ابن محمد بن أبي بكر القسطلاني ، المتوفي ٩٢٣هـ ،
المطبعة الأميرية ١٣٠٥هـ .
٥ — بغية الأملعي في تخريج الزيلعي : مطبوع مع نصب
الراية ، لمحمد أنور الشميري .

١٣٧٠ هـ .

١٣ — السنن الكبرى ، للحافظ أحمد بن حسين البيهقي ، المتوفي ٤٥٨ هـ ، ط : بيروت ١٣٤٤ هـ .

١٤ — سنن الترمذي ، ومعه شرحه : تحفة الأحوزي ؛ للحافظ محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ، المتوفي سنة ٢١٩ هـ ، ط الفجالة بمصر ١٣٨٥ هـ .

١٥ — سنن النسائي ؛ للحافظ أبي عبد الرحمن أحمد ابن علي بن شعيب النسائي المتوفي ٣٠٣ هـ المطبعة المصرية .

١٦ — المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف ، عن الكتب الستة وعن مسند الدارمي وموطأ مالك ومسند أحمد بن حنبل ، مطبعة بريل في مدينة ليدن — ألمانيا سنة ١٩٦٩ م .

١٧ — مسند الإمام أحمد ؛ للإمام أحمد بن حنبل ابن هلال الشيباني المتوفي ٢٤١ هـ المطبعة الحسينية بمصر ١٣١٣ هـ .

١٨ — الموطأ للإمام مالك بن أنس بن مالك ؛ المتوفي ١٧٩ هـ ؛ دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٠ هـ .

١٩ — نصب الراية لأحاديث الهداية ؛ لجمال الدين أبي عبد الله يوسف الحنفي الزيلعي المتوفي ٧٦٢ هـ ، ط . المأمون ؛ مصر ١٣٥٧ هـ .

٢٠ — سنن الدارمي ، للإمام الكبير أبي عبد الله ابن عبد الرحمن ابن فضل بن بهرام الدارمي ؛ المتوفي ٢٥٥ هـ .

٨ — الهداية «شرح بداية المبتدى» لشيخ الإسلام برهان الدين أبي الحسن بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغيناني المتوفي ٥٩٣هـ .

٩ — الاختيار لتعليل المختار «المتن والشرح» : لعبد الله ابن محمود الموصللي المتوفي ٦١٣هـ ؛ ط البايي الحلبي ١٣٧٠هـ .

الفقه المالكي :

١ — إردار الشروق على أنواء الفروق «مطبوع بأسفل الفروق للقرافي» : لسراج الدين أبي القاسم بن عبد الله الأنصاري المعروف بابن الشاط ، المتوفي ٧٢٣هـ ، ط دار إحياء الكتب العربية بمصر ١٣٤٧هـ .

٢ — الإشراف على مسائل الخلاف : للقاضي عبد الوهاب ابن علي بن نصر البغدادي المتوفي ٤٢٢هـ ؛ ط الإدارة .

٣ — أقرب المسلك لمذهب مالك ؛ مطبوع مع شرح الصغير مختصر للعلامة أحمد بن محمد بن أحمد الدردير ، المتوفي ١٢٠١هـ .

٤ — بداية المجتهد ونهاية المقتصد : لأبي الوليد محمد ابن أحمد بن محمد ابن رشد ، القرطبي الأندلسي الشهير بابن رشد الحفيد ، المتوفي ٥٩٥هـ ، مطبعة الجمالية بمصر ١٣٢٩هـ .

٥ — الهجة «شرح التحفة» لأبي الحسن علي بن رشد الحفيد ، المتوفي ١٢٥٨هـ ؛ مطبعة مصطفى البايي الحلبي

الفقه الشافعي :

- ١ — اختلاف الحديث «مطبوع بهامش الأم» : للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، رواية الربيع بن سليمان ، المطبعة الأميرية ببولاق .
- ٢ — الأم : للإمام الشافعي برواية الربيع بن سليمان المرادي .
- ٣ — حاشية الرشدي على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج مطبوع مع حاشية الشيراملسي على نهاية المحتاج : لأحمد بن عبد الرزاق بن محمد بن أحمد المعروف بالمغربي الرشدي المتوفي سنة ١٠٩٦هـ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر (١٣٥٧هـ) .
- ٤ — حاشية الشيراملسي على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لأبي الضياء نور الدين ابن علي الشيراملسي المتوفي ١٠٨٧هـ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٧هـ .
- ٥ — حاشية قليوبي وعميره على شرح جلال الدين المحلي على شرح منهاج الطالبين : لشهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بعميرة المتوفي ٩٥٧هـ ، وأحمد ابن أحمد بن سلام القليوبي المتوفي ١٠٦٩هـ .
- ٦ — الأشباه والنظائر في قواعد فروع الشافعي : لجلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي المتوفي ١١هـ المكتبة التجارية الكبرى ١٣٥٩هـ .
- ٧ — رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : لأبي عبد الله محمد ابن عبد الرحمن الدمشقي من علماء القرن الثامن الهجري .

کردستان العلمية بمصر ١٣٢٩ هـ .

٥ — المغني على مختصر الخرقى : لموفق الدين أبي
محمد عبد الله بن أحمد بن محمود بن قدامة المتوفي
٦٢٠ هـ ، ط . سجل العرب ١٣٨٩ هـ .

٦ — كشف القناع على متن الإقناع مطبوع مع شرحه
«المنتهى» : لمنصور بن يونس البهوتي .

الفقه الظاهري :

١ — المحلى : لأبي محمد بن أحمد بن سعيد بن حزم
الأندلسي الظاهري ، المتوفي ٤٥٦ هـ ، دار الطباعة والنشر
والتوزيع — بيروت .

محتويات الكتاب

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| ١ — مقدمة : | ٥ |
| ٢ — التمهيد وخطة البحث : | ١٣ |
| ٣ — مقدمة ثانية : | ٤٥ |
| — • — | |
| ٤ — الباب الأول : حقوق الزوجة على زوجها وفيه فصول . | |
| — الفصل الأول : المهر | ٥١ |
| — الفصل الثاني : النفقة | ٩٣ |
| — الفصل الثالث : العدل | ١٤١ |
| — • — | |
| ٥ — الباب الثاني : حقوق الزوج وفيه فصول | ١٥٩ |
| — الفصل الأول : حق الزوج في الاحتباس والطاعة | ١٦٤ |
| — الفصل الثاني : حق الزوج في التمكين وقرار الزوجة | |
| في البيت | ١٧٢ |
| — الفصل الثالث : ولاية التأديب | ١٨٠ |
| — • — | |
| ٦ — أهم المراجع العلمية التي أعتمد عليها البحث : | ١٩٢ |
| ٧ — المراجع العامة والحديثة : | ٢٠٢ |

المراجع العامة والحديثة

- ١ — أحكام المعاملات الشرعية : للشيخ على الخفيف ، مطبعة أنصار السنة المحمدية .
- ٢ — أسبوع الفقه الإسلامي ، ومهرجان ابن تيمية بدمشق . في المدة من ١٦ إلى ٢١ شوال ١٣٨٠ هـ .
- ٣ — العرف والعادة في رأى الفقهاء : عرض نظرية في التشريع الإسلامي : للدكتور أحمد فهمي أبو سنة .
- ٤ — مختصر أحكام المعاملات الشرعية : للشيخ على الخفيف ، مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٠ هـ .
- ٥ — المدخل الفقهي العام ، الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد : للدكتور مصطفى الزرقا ، مطبعة جامعة دمشق ١٣٧٨ هـ .
- ٦ — المدخل للفقه الإسلامي : للدكتور محمد سلام مذكور ، دار النهضة العربية ١٩٦٩ م .
- ٧ — مصادر الحق في الفقه الإسلامي : الدكتور عبد الرزاق السنهوري ، ط . دار المعارف ١٩٦٩ م .
- ٨ — موسوعة الفقه الإسلامي : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية وجمعية الدراسات الإسلامية ١٣٨٩ هـ .
- ٩ — الأحوال الشخصية : للشيخ محمد أبي زهرة ، مطبعة دار الفكر العربي ١٩٥٧ م .